الفصل الرابع: دراسة الحالة وإجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الأول: ولايات دارفور

الموقع، المساحة والسكان:

تقع ولايات دارفور في أقصى الجزء الغربي للسودان بين خطوط الطول 22، 27 شرقا وخطوط العرض 10، 16 شمالا، تبلغ مساحتها الكلية 549 الف كيلو متر مربع (بحجم مساحة فرنسا)(1) ويفوق في المساحة جمهورية مصر العربية، حيث يجاوره من الشرق الولاية الشمالية وولاية شمال كردفان وولاية غرب كردفان، ومن جهة الجنوب ولايتا شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال ، ومن الشمال الغربي الجماهيرية العربية الليبية، ومن الغرب جمهورية تشاد، ومن الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى، ويقدر عدد سكان الإقليم بنحو سبعة ملايين وخمسمائة الف نسمة(7،500،000) حسب التعداد السكاني للسودان عام 2008م(2).

تعتبر دارفور البوابة الغربية للسودان حيث توجد حدود مشتركة بينها وبين كل من الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطي، وتمثل الصحراء الكبري حاجزا طبيعيا في الشمال، ولا توجد فواصل طبيعية بينها وبين كل من تشاد وإفريقيا الوسطي، لذلك هناك حركة تواصل اجتماعي وثقافي واقتصادي بين مواطنيها ومواطني هاتين الدولتين.

استطاع أهل دارفور منذ القدم أن يعبروا الصحراء ويخلقوا جسور التواصل التجاري والثقافي، الاثني والحضاري بينهم وبين سكان المدن الواقعة جنوب الجماهيرية، وتجدر الإشارة إلى أن مواطني هذه المناطق الحدودية ما هم إلا امتداد لنفس المجموعات الإثنية والكيانات القبلية التي تعيش في الجانب الآخر من الحدود الدولية وتم شطرها اعتسافا إبان الاستعمار حينما قسمت القارة السمراء بين أوربا المستعمرة في طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين عام(1884__1885م)[3]، وفي عام 1994م قسم الإقليم إلى ثلاث ولايات هي شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور.

وفي 11 يناير 2012م تم اعادة تقسيم ولايات دارفور إلى خمس ولايات قام الرئيس السوداني عمر البشير بإجراء تعديلات على هيكلة ولاة اقليم دارفور بإصداره مراسيم جمهورية بموجبها تم إنشاء ولايتي وسط وشرق دارفور وتم تعيين ولاة جدد في هذه الولايات الجديدة[4]، ووفق لهذه التقسيم الجديدة، فإنّ ولاية شرق دارفور تقع حدودها داخل مناطق قبيلة الرزيقات وعاصمتها الجديدة

---

(1) محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع ،2007م ،ص43.

(2) ww.sudaneseonline.com/board/80/msg/-1131351800.html

(3) بشرى يوسف محمد الحسن، دارفور في الاعلام الغالمي والوطني، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2011م، ص12.

(4) http://www.sudantribune.net سودان ترايبو

الضعين، كما إن ولاية وسط دارفور غالب الوجود السكاني فيها لقبيلة الفور الإفريقية وعاصمتها الجديدة زالنجي، هي مسقط رأس زعيم حركة تحرير السودان عبد الواحد نور، وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية أحمد توقاني: إنّ هذا التقسيم "سيجعل الوضع أكثر استقراراً وأماناً لوجود قبائل كثيرة في المنطقة وكل منها تريد أن يكون لها ولاية خاصة بها". وعارضت حركات التمرد في دارفور هذا المشروع وتطالب حركات دارفور المتمردة بأن تكون دارفور إقليماً واحداً، كما كان عليه الوضع قبل العام1994، وقضية الإقليم من قضايا التفاوض في منبر الدوحة. انتقدت حركة العدل والمساواة وثيقة اتفاق السلام، التي سلمها الوسطاء لأطراف التفاوض، وقال المتحدث باسم حركة العدل والمساواة جبريل آدم لوكالة الأنباء الفرنسية: "إنّ الوثيقة تجاهلت الوضع الإداري للإقليم"، ويشهد إقليم دارفور نزاعًا بين الحكومة وحركات التمرد منذ 2003 أسفرت عن مقتل 300 ألف شخص، وفق معلومات الأمم المتحدة وعشرة آلاف وفق معلومات الخرطوم، كما أدّى النزاع إلى نزوح 7،2 مليون شخص[1]، ووفقا للتقسيم الاداري للاقليم تتناول بايجاز الجغرافيا السياسية لكل ولاية على حده.

أولاً: ولاية شمال دارفور

الموقع، المساحة والسكان:

تقع ولاية شمال دارفور في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، وتنحصر بين خطي طول 8،22درجة و5،27 درجة شرقاً ودائرتي عرض 8،9 درجة و18درجة شمالاً. تحدها الولاية الشمالية من الشمال ودولة ليبيا من الشمال الغربي ودولة تشاد وولاية غرب دارفور من الغرب وولاية جنوب دارفور من ناحية الجنوب وولاية شمال كردفان من الشرق وتعتبر الولاية بوابة السودان وثغره نحو عمق الغرب الإفريقي.

تقدر مساحة الولاية بحوالي 000،296 كلم مربع، وهذه المساحة تعادل 12% من المساحة الكلية للسودان وتساوي 57% من مساحة دارفور الكبرى، وتعتبر من أكبر ولايات السودان من حيث المساحة. ويقدر عدد سكانها بحوالي 626،113،2 نسمة حسب تعداد السكاني الخامس عام 2008م، وتمثل سكان الحضر بنسبة 21% وسكان الريف بنسبة 79% ويمثل نسبة النساء في الولاية51،8 % والرجال بنسة 2،48%، ويبلغ معدل النمو 23،3% سنويا[2].

تقع ولاية شمال دارفور بين خطي طول (24–27) درجة شرقاً وخطي عرض (12–20) شمالاً وتتقابل حدود الولاية من ناحيتي الغرب والشمال مع حدود السودان الدولية مع كلٍّ من

---

(1) http//lojinat.net/c59218

(2) ولاية شمال دارفور، الخطة الخماسية (2012 – 2016)، المجلد الأول –أساسيات الخطة الخماسية وتحليل الوضع الراهن- (السودان، مطبعة أرو، أكتوبر 2010م) ص ص 7، 13.

جمهورية تشاد غرباً والجماهيرية العربية الليبية من جهة الشمال الغربي، وتبلغ مساحة الولاية حوالى (296420) كلم2، وتعتبر من أكبر ولايات السودان مساحة، ويمتاز سطح ولاية شمال دارفور بتباين متنوع الظواهر الطبوغرافية حيث تغطي معظم أجزاء الولاية في الشمال والوسط الشرقي الأرض الصحراوية وشبه الصحراوية في هضاب ممتدة وتخللها سلاسل جبلية بركانية تعتبر امتداداً لسلسلة جبل مرة، وتتصف بالطبيعة الرملية، ومناخ الولاية صحراوي شبه جاف وشبه صحراوي، ثم السافنا الفقيرة في جنوبها وتمتاز بقلة الأمطار، ودرجة الحرارة الدنيا في المتوسط (19.3) درجة مئوية والعليا هي (33.4) درجة مئوية.

ويمتهن سكان الولاية الزراعة حرفة أساسية رئيسة، و(9%) منهم رحل و(16%) يقطنون الحضر ومدن الولاية الرئيسية. مدينة الفاشر وهي عاصمة الولاية مدينة تاريخية شهدت التطور العمراني منذ تأسيسها كعاصمة لسلطنة الفور ثم تدرجت حتى أصبحت العاصمة.

وتنقسم الولاية إلى أربع محافظات هي: الفاشر وام كدادة، كبكبية ومحافظة كتم وتنقسم المحليات الي عدد من الوحدات الادارية.

وتبلغ مساحة الغابات بالولاية حوالي خمسة آلاف فدان، ولا توجد غابات محجوزة بالولاية، إلا أن الجفاف الذي ضرب الولاية منذ الستينيات أثر سلباً على الكثافة الغابية. تنتشر المساحة الصالحة للزراعة بالولاية في أغلب أرجائها وتتفاوت في درجات الخصوبة، وقد أثر تذبذب الأمطار على المساحة المزروعة، وتعتبر الولاية من الولايات التي لا تتوافر فيها مصادر مياه دائمة الجريان، ومع ذلك فهي غنية بالموارد الجوفية للمياه التي تقدر بكميات هائلة. وتنتج الولاية العديد من المحاصيل مثل الدخن والسمسم والفول السوداني والبهارات والتبغ والخضروات. كما تتمتع الولاية بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية وخاصة الإبل والضأن والماعز والأبقار والخيول والحمير في أسواق الماشية.

وينتشر التعليم في الولاية رغم المصاعب التي تواجهه، حيث تعد ولاية شمال دارفور من أكثر الولايات التي تعاني من شح الموارد مما انعكس سلباً على التعليم، وتوجد سابقاً بالولاية حوالي (820) مدرسة بالإضافة للخلاوي ورياض الأطفال.

وتوجد في الولاية جامعة واحدة هي جامعة الفاشر. أما في مجال الصحة، فهنالك ثماني مستشفيات في المدن الرئيسية وخمسة عشر مركزاً صحياً، وعدد من الشفخانات وتنتشر فيها المستشفيات البيطرية.

ترتبط أجزاء الولاية بطرق وعرة وغير معبدة عدا طريق الفاشر كبكابية وهو طريق معبد بردمية ترابية، وطريق الفاشر نيالا بالردمية الترابية المتهالكة وهذه الطرق سالكة في كل المواسم أما بقية الطرق الرئيسة فهي طرق وعرة تعترضها الخيران والقيزان الرملية الصعبة.

ثانياً: ولاية غرب دارفور:-

تقع ولاية غرب دارفور في أقصى غرب السودان بين خطي طول (11-15) درجة شرقاً وخطي عرض (12-25) درجة شمالاً والأراضي الطينية والجبلية في الأجزاء الجنوبية والشرقية والوسطى، أما الشكل العام لجغرافية الولاية فترسمه مجموعة من الجبال والتلال الرملية والأراضي الزراعية وتنتشر في الولاية الوديان مثل: وادي كجا، أزوم، باري، تلولو، وتدخل في نطاق السافنا الغنية التي تتميز بغطائها النباتي الجيد للرعي، ومن أشهر التضاريس الطبيعية بالولاية جبل مرة الذي يعتبر أخصب مناطق السودان، ويسود الولاية الغطاء النباتي الجيد، كثافة الغابات الغنية بأشجار السرو والقمبيل والمهوقني.

يتدرج مناخ الولاية من شبه الصحراوي في أقصى الشمال ثم السافنا الفقيرة في الوسط والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منها، وتتميز مرتفعات جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط.

تتراوح الأمطار من (180) ملم في أقصى الشمال إلى (800) ملم في أقصى الجنوب ويبدأ هطولها في شهر مايو وحتى أكتوبر، وتتميز الولاية بشتاء بارد طويل من أكتوبر حتى فبراير وصيف قصير معتدل من مارس حتى مايو ومتوسط درجة الحرارة (25) درجة مئوية.

يبلغ عدد سكان الولاية حسب تعداد 1993م (132932) نسمة و(682،003،2) حسب التعداد السكاني الخامس عام 2008م، ومن النمط السائد يتبين أن 90% من إجمالي سكان الولاية يقطنون الحضر ويتمركزون بصورة أساسية في مدينتي الجنينة وزالنجي، وتأتي الولاية في المرتبة الثامنة من حيث عدد سكان السودان.

وتنقسم الولاية إلى وثمانية محليات، وهي كما يأتي: الجنينة، هبيلا، كلبس، بيضة سربا، كرينك، جبل مون، فوربرنقا وتنقسم هذة المحليات الي عدد من الوحدات الادارية.

توجد بالولاية مناسيب للأمطار بكميات وفيرة مما أدى إلى توفير المياه السطحية مع وجود أحواض جوفية ويقدر مردود الولاية المائي بحوالى (103) مليارات متر مكعب سنوياً.

وتغطي الغابات مساحات كبيرة من أراضي الولاية تقدر بحوالى (75%) من أراضيها، وهي غابات طبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال والأشجار ذات أوراق العريضة في الجنوب

حيث تسود السافنا الغنية. وتسهم الغابات بقدر كبير من صادرات البلاد من الصمغ العربي كما يتم الاستفادة منها في حطب الوقود وفحم الحريق.

ويبلغ إجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية (8) ملايين فدان المستغل منها فعلياً (1.2) فدان، وأهم المحاصيل المنتجة هي الدخن الذي يعتبر المحصول الرئيسي إضافة إلى الفول السوداني والذرة والقمح واللوبيا وحب البطيخ والكركدي وإضافة للمحصولات البستانية التي ينتجها جبل مرة.

تزخر الولاية بثروة حيوانية ضخمة تشمل الأبقار والضأن والإبل والخيول والحمير، وتقدر الثروة الحيوانية بالولاية بحوالى (4.5) ملايين رأس وتسهم بحوالى (11%) في الاقتصاد القومي.

وتعتبر الولاية من الولايات المتأخرة في التعليم، فترتفع فيها نسبة الأمية خاصة في المناطق الريفية حيث تصل إلى (67%)، وترتفع بشكل خاص بين النساء في الريف، ويوجد بالولاية قبل النزاع المسلح عام 2003م حوالى (476) مدرسة للأساس يدرس فيها (81.767) تلميذاً، وتوجد (35) مدرسة للرحل وتستوعب (2906) تلميذاً، وكما توجد (29) مدرسة ثانوية تضم (5885) طالباً، وهو معدل ضعيف مقارنة بسكان الولاية، وتوجد بالولاية جامعة زالنجي وجامعة الجنينة التي انشأءت في مباني جامعة زالنجي واخيرآ تم اعلانها كجامعة منفصلة بإسم جامعة الجنينة. الولاية فقيرة من ناحية الخدمات الصحية إذا قورنت بالولايات الشمالية عموماً، حيث أن بالولاية أربع مستشفيات فقط وخمسة مراكز صحية في كل من الجنينة وجبل مرة وقارسيلا.

والولاية فقيرة أيضاً من ناحية خدمات الكهرباء والمياه والتي توجد فقط في مدينتي زالنجي والجنينة، في مجال الطرق المسفلتة بالولاية، لا يوجد سوى الطريق الذي يربط زالنجي بكاس ثم نيالا، وهنالك مهابط أرضية للطائرات في مدينتي الجنينة وزالنجي. تتميز الولاية بإنتشار القرآن الكريم حيث يبلغ عدد الخلاوى بالولاية نحو (733) خلوة، ويوجد بها حوالى (141) داراً للمؤمنات، كما تشتهر الولاية بالصناعات الصغيرة مثل صناعة الأحذية (مركوب جنينة) والآلات الزراعية اليدوية، بالإضافة لوجود معاصر للزيوت وصناعة الأثاثات المنزلية.

ثالثاً: ولاية جنوب دارفور

تقع ولاية جنوب دارفور في أقصى جنوب غرب البلاد بين خطي عرض (30–13.9) شمالاً وخطي طول (27–17) و(صفر–280) درجة شرقاً، وتحدها جمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحة الولاية حوالى (127.300) كلم2...

المنطقة الشمالية من الولاية منطقة صخور أساسية وسحطها ذو تربة طينية وتوجد في بعض أجزاء الولاية التربة الرملية ويغطي جبل مرة الأجزاء الشمالية الغربية من الولاية، المنطقة الوسطى

تسيرها التربة الرملية مع وجود مساحات كبيرة من التربة الطينية، أما المناطق الجنوبية فتغلب عليها التربة الحديدية الحمراء، وتنحدر أعداد كبيرة من الأودية من مرتفعات جبل مرة وتتجه من الشمال إلى الجنوب لتصب في بحر العرب، ويغزي بعضها حوض البقارة الواسع، ومن أشهر القيزان قوز دنقو والمعاليا.

وتقع الولاية في المنطقة المدارية حيث يسودها مناخ شبه صحراوي في الشمال ومناخ السافنا الفقيرة في الوسط وتتدرج إلى السافنا الغنية جنوباً ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين (200–900) ملم، ومتوسط درجة الحرارة (4–33) في أعلاها و(2–2) في أدناها.

ويبلغ عدد السكان بالولاية حسب التعداد السكاني الخامس عام 2008م حوالي (2.152.499) نسمة، وتأتي الولاية في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان في السودان، (72%) من السكان يسكنون الريف، و(27%) يسكنون المدن ويتمركز الحضر بصورة أساسية في محافظة نيالا وبعض مدن المراكز الإدارية مثل رهيد البردي والضعين وكلبس وتلس وعد الفرسان، وتعتبر الولاية جاذبة للسكان وذلك لتميزها بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الواسعة وازدهار مدنها تجارياً وتوفر الخدمات الضرورية بها، كما أن التصحر الذي زحف على ولايتي شمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها من تلك المناطق.

تنقسم الولاية إلى (21) محلية منها:- محلية نيالا وهي عاصمة الوالاية، وبرام ، عد الفرسان، محافظة رهيد، تلس، ودومسو، سرقيلا، والقوز، والردوم، ، والسنطة، ، وتجريبية، وفريضة، أبو عجورة، بليل، الملم، وشرق الجبل، شطاية، وكاس، وجنوب الجبل وأم دافوق[1].

تعتبر الأمطار من أهم المصادر الرئيسية للمياه بالولاية ومياه الوديان، حيث يشكل حوض البقارة أكبر مورد للمياه وهو منخفض رسوبي يمتد من الحدود الغربية ماراً بوسط الولاية حتى حدودها مع ولاية غرب كردفان، وعمق المعبر في هذا الحوض حوالى (50–90) متراً من سطح الأرض.

وتغطي الغابات (48%) من مساحة الولاية أي حوالى (15) مليون فدان وغاباتها الطبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال إلى الأشجار ذات الأوراق العريضة في الجنوب حيث تسود السافنا الغنية وتسهم هذه الغابات في إنتاج الصمغ وزراعة السدر والبان، ومن أكثر أنواع الأشجار انتشاراً الدروب والطلح والعرديب ويعمل أكثر من (80%) من سكان الولاية بالإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالى (24) مليون فدان، بينما المساحة

---

(1) http://www.sudaress.com/about

المستغلة فعلياً قبل النزاعات والصراعات الراهنة حوالي (16%) فقط، مزروعة بالري المطري والفيضي حيث تستخدم الآلات اليدوية في الزراعة مما قلص من المساحات الزراعية أفقياً، وأهم المحاصيل الدخن والفول السوداني والذرة والعرديب وحب البطيخ والكركدي، بالإضافة للمحاصيل البستانية.

وتزخر الولاية بحوالي (12) مليون رأس تمثل الأبقار والماعز والضأن والإبل والخيول والحمير، كما أنشيء مسلخ حديث بالولاية لتصدير اللحوم إلى الخارج، وهنالك الصناعات التحويلية بالولاية، تمثل الصناعات الغذائية قبل الأزمة الراهنة (68%) والهندسية (13%) والنسيج، حيث يوجد مصنع ضخم للنسيج بالولاية حاضرة الولاية.

كما تزخر الولاية بإمكانات سياحية هائلة لم تستغل بعد تتمثل في المناطق الطبيعية بمرتفعاتها في جبل مرة حيث الشلالات الجبلية الخضراء التي ترتفع آلالف الأمتار عن سطح البحر والشلالات المتدفقة طوال العام، كما تقع بالجزء الغربي من الولاية حظيرة المردوم السياحية القومية التي تستوعب غابات السافنا الغنية وتوجد بها العديد من الحيوانات البرية[1].

رابعا: ولاية وسط دارفور:

تقع في غرب السودان ضمن ولايات دارفور الخمسة يحدها شمالا ولاية شمال دارفور، شرقا جنوب دارفور، والشمال الغربي غربي دارفور وفي الغرب تشاد، وجنوباً جمهورية إفريقيا الوسطي، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1.123.748نسمة

تأسست في يناير/ كانون الثاني 2012م، عقب التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في الدوحة في عام 2011م، ونتيجة لتوصية مؤتمر أهل دارفور. وكانت أراضيها في السابق جزء من ولايتي غرب وجنوب دارفور. عاصمتها هي مدينة زالنجي.

تنقسم الولاية إدارياً إلى ثمانية محليات هي:_ محلية زالنجي، أزوم، وادى صالح، مكجر، أم دخن، محلية نيرتتي، روكورو، محلية بندس.

يتميز هذه الولاية عن نظيراتها بموقعها الجغرافي الفريد حيث تحدها جبل مره من الشرق والشمال الشرقي ومن الجنوب الغربي جبال مكجر ووادي صالح وفي الوسط جبال اورلا وفرقو التي يوجد بها قبر السلطان علىدينار وجبال دليج وزاري واندي وأيضا جبل بيلا شرق مدينة قارسلا وجبل كرتو شمال قارسلا وسلسلة جبال كارقو حيث تغطي هذه الجبال اشجار وحشائش السافنا التي تعطيها منظرا خلابا خلال موسم الخريف كما تتخلل هذه الجبال وديان يمكن أن تقام عليهاعدة سدود

---

(1) http://www.ashorooq.net/index}

للاستفادة من المياه، منها وادي ازوم، الذي ينحدر من جبل مرتو يشق ولايتي وسط وغرب دارفور إلى جمهورية تشاد وبها عدة روافد من الاودية، وأيضا وداي كجا، ووادي باري، ووادي صالح، ووادي دبري، وتتميز الولاية بأراضي سهلية طينية وطينية رملية على ضفاف تلك الأودية والتي تجعلها خصبة للزراعة بفصل الخريف والموسم الشتوي.

يقوم اقتصاد الولاية على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والتعدين وتتمثل الموارد المعدنية في (خام الحديد والنحاس والزنك والألمونيوم والرصاص) وبها حركة تجارية محلية بين القري بأسواق موسمية وتوجد تداخل تجاري ممتد بين دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى بميناء تجاري بري بمنطقة تيسي.

تمر عبر الولاية الطرق المحلية والقارية التي تربط السودان بدولتي تشاد وإفريقيا الوسطى، ويوجد فيها مطار هو مهبط زالنجي يبلغ طول مدرجه 2000 متر وعرضه أكثر من 50 مترا إضافة مهبط ترابي للطائرات بمدينة قارسيلا تم إنشاؤه بواسطة إدارة مشروع جبل مرة.

خامسا: ولاية شرق دارفور

عاصمتها الضعين، وتقع على ارتفاع 449 متر (1476 قدم) فوق سطح البحر، وتبعد حوالي 831 كيلومتر (516.3 ميل)عن العاصمة الخرطوم، ويبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثمائة ألف نسمة. وتتميز بوقوعها في ملتقي طرق بين ولايات دارفور بغرب السودان والعاصمة الخرطوم، وبينها وبين ولايات كردفان في وسط السودان، تقع المدينة في منطقة السافنا الغنية وتتكون تضاريسها من أراض رملية ناعمة في الشمال تنمو عليها أشجار الهشاب والحبوب، وأراضي طينية في الجنوب وتكثر فيها أشجار الطلح والسنط والعرديب.

يسودها مناخ مناطق السافنا، وتكثر فيها الأمطار إذ يتراوح متوسط هطول الأمطار بين 500–700 ملي متر.

تتمثل النشاط الاقتصادي في الزراعة وتربية الحيوان والتي تشمل المنتجات الزراعية بالمدينة الدخن والذرة والفول السوداني والسمسم والكركدي والبطيخ، والصمغ العربي، وتضم الثروة الحيوانية الأبقار والضأن والجمال. ويعتبر سوق المواشي بالضعين واحد من أكبر أسواق الماشية في السودان.

هناك مشاريع زراعية بعضها في حاجة إلى تأهيل أبرزها مشاريع أم عجاجة وغزالة جاوزت، توجد بالمدينة معاصر للزيوت النباتية، وقشارات للفول السوداني، إلى جانب صناعة الصابون والمشروبات الغازية.

ترتبط المدينة بما جاورها من مدن وبلدات بطرق برية ممهدة، ويوجد بها خط السكة حديد القادم من جهة الشرق وينتهي في مدينة نيالا التي تبعد عن الضعين حوالي 180 كليومتر غرباً. يوجد بالمدينة مطار هو مطار الضعين ويقع على بعد 3 كيلو متر غرب المدينة على إرتفاع 158 قدم. توجد بالمدينة حوالي 18 مدرسة ثانوية و70 مدرسة أساس حكومية وخاصة. ويتمثل التعليم العالي في فرع لجامعة أم درمان الإسلامية يضم كليتي التربية والإدارة [1].

التوزيع الجغرافي للسكان في دارفور:

أما توزيع السكان في دارفور فقد جاء تبعاً لصفات المنطقة التضاريسية والمناخية وهي كما يلي:-

في الأجزاء الجنوبية يقطن أكثر من (72%) من سكان الريف لاسيما جبل مرة والأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لدارفور، و(27%) يسكنون المدن وتمركز الحضر بصورة أساسية في محافظة نيالا وبعض مدن المراكز الإدارية مثل رهيد البردي، والضعين، وعد الفرسان، وتلس.

وينتشر سكان هذه الأجزاء في شكل مجموعات قبلية بلغت حوالي (84) قبيلة رئيسية وفرعية أهمها: الرزيقات، المسيرية، الهبانية، السلامات، الصعدة/ المعاليا، التعايشة، البقو، بني هلبة، البرنو، وهنالك عرب رحل لا يعرفون الحدود السياسية ومعروفين بحركتهم الدائبة طلباً للرعي والماء مثل الأمبررو.

وكذلك ارتبطت الخارطة السكانية في الأجزاء الغربية لدارفور بصفات التربة والمناخ حيث يتدرج المناخ من سافنا فقيرة في الشمال إلى شبه صحراوي في الوسط إلى سافنا غنية، في الجنوب إلى الشرق يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تتدرج الأمطار من (180) ملم في أقصى الشمال إلى (800) ملم في أقصى الجنوب، وتبعاً لهذا التوزيع تتدرج الكثافة السكانية من أقصى الشمال وتزداد كلما اتجهنا جنوباً، ولا يزيد عدد الذين يقطنون المناطق الحضرية عن (10%) في الجنينة وزالنجي، وكذلك سكان هذه الأجزاء ينتشرون في شكل مجموعات قبلية بعضها أصحاب حواكير (ديار) وهؤلاء مستقرون يمارسون مهنة الزراعة، وأهمهم المساليت، الفور، التاما، البرنو، الأرنقا، والقمر والبعض الآخر يتجولون وليس لهم حواكير عبارة عن عرب رحل وأهمهم الرزيقات ويتفرع منهم عدة بطون أهمها الماهرية، أولاد زيد، أولاد جلول، النجعة، الشطية، والعريقات.

أما الأجزاء الشمالية لدارفور تتميز بأراضٍ صحراوية وشبه صحراوية ومناخ جاف، والأمطار قليلة بالإضافة للتضاريس الجبلية الوعرة وطبيعة التربة رملية في أغلب المناطق ما عدا الجنوب الغربي

---

(1) http://www.sudansun.net/sudansun/mgazine/snews-show.php?id=179

حيث يتميز بأراضٍ طينية تصلح للزراعة وفي أقصى الشمال توجد بعض الواحات مثل المالحة والعطرون، وللسطح والتضاريس والمناخ أثر كبير في رسم الخارطة السكانية في هذه الأجزاء، حيث يسكن غالبيتهم في الريف في الأجزاء الجنوبية والغربية ويمتهنون الزراعة ونسبة قليلة منهم تسكن المناطق الحضرية وأخرى متجولة كرعاة إبل، وجزء قليل من السكان يقطنون الواحات في أقاصي الشمال، وتخلوا أغلب أراضي الجزء الشمالي من السكان[1].

سكان هذا الجزء يتوزعون في شكل مجموعات قبلية أهمها البرتي، والفور، وزغاوة، الرزيقات، التنجر، الميدوب، والزيادية وهذه القبائل تضم عدة بطون. وتغيرت الخارطة السكانية لدارفور لعدة أسباب، يمكن إجمالها في الآتي:

الجفاف والتصحر: تعتبر أقصى أجزاء دارفور الشمالية والشمالية الغربية والشرقية جزءاً من مناطق العطش في السودان التي تقع بين خطي عرض (10ْ و16ْ) شمالاً، وأن العطش ترك بصماته واضحة على الإنسان والحيوان والنبات، وإن قلة الأمطار في هذه الأجزاء أجبرت الإنسان والحيوان على الهروب والهجرة إلى الأجزاء الجنوبية ومدن السودان الكبرى.

الظروف السياسية: عمد المستعمر إلى إضعاف نفوذ الشكرية والضباينة والهدندوة والحلاويين ومن ثم خلق زعامات جديدة تضعف مراكز تلك الزعامات السابقة في منطقة الحدود السودانية الأثيوبية المحاذية لولايات القضارف والنيل الأزرق وسنار، بحيث لا تكون هنالك مراكز قوة بين السكان تكونها القبائل فيما بينها، فقام بتشجيع مجموعة من قبائل دارفور وبعض القبائل الوافدة من الخارج ولاسيما نيجيريا إلى الهجرة إلى تلك المناطق لخلق زعامات جديدة تنافس الزعامات القديمة الموجودة أصلاً في المنطقة، فهاجرت مجموعة من الفور، الزغاوة، الداجو، بني هلبة، اللتجارة، التاما، والبرنو وغيرها من القبائل التي جاءت من خارج السودان مثل الفلاتة وجعلها تتمركز حول منطقة الروصيرص مكونة مراكز قوة.

الظروف الامنية : أدى تدهور الأمن في دارفور إلى هجرة كثير من سكانها، إما إلى خارج البلاد، أو إلى داخلها وتحديداً إلى العاصمة ومدن السودان المختلفة.

---

[1] حاتم علي دينار، حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي (كتاب الخرطوم يصدر عن هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م، ب ط)، ص15–23.

***التوزيع الأنثربولوجي للسكان في دارفور:**

جدول رقم (4–1) التوزيع الانثربولوجي لسكان دارفور

الولاية	أهم المجموعات السكانية التي تقطنها	السكان حسب تعداد 1993م	اللهجات المحلية المتداولة
غرب دارفور	بها أكثر من 53 قبيلة منها المساليب– الفور– القمر– التاما– المهادي– العطرية– الأرنقا	1.329.832	بها أكثر من 25 لهجة محلية ولكن اللغة العربية لغة التخاطب الرئيسية
جنوب دارفور	بها أكثر من 83 قبيلة رئيسية أهمها الرزيقات– الهبانية– البني هلبة– السلامات– الفور– الصعدة– البرقو– المعاليا– التعايشة– البيقو– الأمبررو	2.152.499	اللغة العربية ممزوجة بلكنة محلية
شمال دارفور	البرتي– الفور– الزغاوة– رزيقات– التنجر – الميمار– الميدوب– الزيادية– الداجو	1.155.872	اللغة العربية لغة التخاطب الرئيسية وتوجد لهجات الفور– زغاوة– الميدوب– التنجر– الداجو

حاتم علي دينار، حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م، ب ط)، ص15–23.

رغم تأثر مناطق دارفور وكردفان بالإسلام، فقد ظلت كثير من قبائلها متمسكة بعرقيتها وثقافتها ولهجتها المحلية رغم أن تأثرها بالإسلام كان كبيراً، ولكن تأثرها بالعروبة كان أقل، شأنهم في ذلك شأن قبائل البجة والنوبة في شمال السودان.

هذه الخصائص انعكست سلباً على مناطق دارفور حيث انقسمت المجموعات السكانية فيها في الوقت الراهن إلى مجموعتين هما القبائل العربية وهم العرب الرحل، وقبائل (الزرقة) كما يطلق عليهم اصطلاحاً في ولايات دارفور أو أهل الحواكير أو الديار وهم مستقرون، تعتمد هذه المجموعات فيما بينها على موارد الرعي، مما كان له آثاره السالبة على علاقات السودان الخارجية والأوضاع الداخلية، وهنالك مجموعة رابعة صغيرة استوطنت دارفور وأواسط السودان وهي مجموعة غرب إفريقيا والتي كانت في طريقها إلى الحجاز عبر دارفور، فطاب بها المقام وأصبحت جزءاً من

التركيبة السكانية السودانية، ومنذ القرن الخامس عشر لم يكن هنالك هجرة واسعة للعرب إلى السودان باستثناء الرشايدة والزبيدية في القرن التاسع عشر[1].

الخلل مابين الاحتياجات الضخمة لإنسان وحيوان دارفور والموارد الشحيحة والتوازن النسبي الذي كان قائماً في دارفور حتى في ظروف الشدة النسبية، شكل الفارق ما بين الاحتياجات والموارد دفع المزارعين الذين لا ينتمون إلى إثنية بعينها والرعاة الذين أيضاً لا ينتمون إلى عرقية محددة إلى صراعات ونزاعات حول موارد المياه والأرض الصالحة للزراعة منذ أمد بعيد، قد ينشأ نزاع مسلح بين قبيلتين أو عدة قبائل تنتمي إلى عرقية بعينها أو عرقيات متعددة، فالصراع هنا حول المياه والعشب ولم يأخذ الطابع العرقي أو الإثني، وفي حالة حدوث صراع من مثل هذا النوع، فقواعد العرق والضبط القبلي كفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها في وقت وجيز عن طريق التعويضات ودفع الديات.

***التعايش والتكامل البيئي والاقتصادي والاجتماعي بين البادية والواحة في دارفور:**

هذا التعايش والتكامل البيئي والاقتصادي والاجتماعي ما بين المزارعين والرعاة الذي تتميز به دارفور دون ولايات السودان المختلفة أطلق البعض عليه تكامل (الواحة والبادية)، المقصود بالواحة منطقة جبل مرة التي يقطنها بصفة أساسية قبائل الفور الذين اتخذ الإقليم اسمه من اسمهم، المقصود بالبادية صحاري شمال دارفور التي يسكنها رعاة الإبل ويطلق عليهم (الأبالة) وصحاري جنوب دارفور التي يسكنها رعاة الأبقار ويطلق عليهم (البقارة)، والتعايش والتكامل البيئي والاقتصادي والاجتماعي بين الواحة والبادية يشير إلى التوازن النسبي الذي كان سائداً في دارفور بين المزارعين والرعاة، فقوام الحياة في دارفور منذ مئات السنين كانت تكفله زراعة هضبة جبل مرة المطيرة والخضراء دائماً وتربية الإبل والأبقار في البادية المحيطة بها، وقد قام بين الواحة الكبيرة والبادية الأكبر تكامل بيئي اقتصادي، فالمزارعون ينتجون للرعاة في أراضيهم المرعى لحيواناتهم وتوفير المياه لقطعانهم من آبارهم بعد حصاد محاصيلهم وحتى قبل موعد هطول الأمطار، بالمقابل الرعاة يقومون بتربية حيوانات خاصة بالمزارعين في قطعانهم، ومع هذا التكامل كان يوجد صراع محدود حول موارد المياه والمراعي الزراعية، وقد ظل التوازن النسبي ما بين الاحتياجات والموارد قائماً.

نلاحظ بدأت مأساة دارفور تطفو على السطح في منتصف ستينيات القرن الماضي نتيجة للاختلال البيئي المرتبط بقلة تساقط الأمطار وموجة الجفاف والتصحر الذي عم بعض مناطق دارفور لاسيما الشمالية (شمال دارفور)، واشتدت تلك الموجة في السبعينيات والثمانينيات، أدت إلى

---

[1] مرجع سابق ص95.

انحسار نطاق الرعي والموارد المائية من وديان ورهود وبرك في جيوب ضيقة، كما قلت المساحات الزراعية نتيجة للتعرية وانجراف التربة الخصبة، وأيضاً زيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق نتيجة للهجرات من المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر وزاد معها الطلب على الموارد كل ذلك أثر سلباً في الأوضاع المعيشية خاصة للرعاة وحيواناتهم مما جعل السكان يرحلون تدريجاً جنوباً مع الزحف الصحراوي المتدرج بحثاً عن الأراضي الزراعية حيث تتدرج الأمطار والحشائش لحيواناتهم كل هذه اثر التعايش السلمي والتكامل البيئي والاقتصادي والاجتماعي القائم بين المزارعين والرعاة ويعتبر جزءاً من الصراع الدائر في الاقليم.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

يتناول هذا المبحث الخطوات التي سوف يحتكم إليها الباحث، من أجل تحديد العينة التي ستجري عليها الدراسة، وأيضا يضم مجتمع الدراسة أهم الخصائص التي تميزها، وكيفية اختيار العينة ، ومن ثم أهم الأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، بجانب الإجراءات اللازمة لاستكمال الطرق الإحصائية المختارة للمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يتم توضيح الأساليب والمقاييس التي تستخدم لدراسة وتحليل البيانات.

أولاً: مجتمع الدراسة:

يعرف المجتمع الأصلي للدراسة بأنه الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد أن يخلص بها إلى نتائج قابلة للتعميم عليها وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الأقل تميزه عن غيره من المجتمعات والجماعات[1]. ويتكون من الاقتصاديين والإداريين والمفتشين الماليين والتجاريين واتحاد أصحاب الأعمال والأكاديمين والباحثين.

ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة:

يتميز مجتمع الدراسة بعدة خصائص، أهمها الآتي:

1- لهم علاقة بموضوع الدراسة حسب الخبرة العلمية والعملية.

2-لهم تأثير في مجال تجارة الحدود (موضوع الدراسة).

ثالثاً:عينة الدراسة.

بناءً على الدراسات السابقة في هذا المجال، ولصعوبة استقصاء جميع عناصر الدراسة من حيث الوقت والتكلفة وغيرها من الصعوبات الأخرى التي ستكون عائقآ دون القيام بذلك[2] ،ومُثلت كل محلية حسب نسبة العاملين الذين تلقوا التدريب بها إلي إجمالي العاملين بمشروعات التنمية لمجتمع الدراسة قام الباحث بتوزيع عدد (200) استمارة إستبيان على المستهدفين، بإستخدام أسلوب العينة العشوائية القصدية وهى إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات من مفردات المجتمع موضوع الدراسة، وقد استجاب عدد (168)، حيث أعادوا استمارات الاستبانة بعد ملئها بالبيانات المطلوبة، وبنسبة استجابة بلغت (84%)، وهذا مؤشر أولي ممتاز لمدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة، ولكن هنالك عدد (7) استمارات تالفة و(25) لم يتم إعادتها،

---

[1] جاي . ل. ر , مهارات البحث التربوي، ترجمة جابر عبدالحميد، دار النهضة العربية، الدوحة. 1996.

(2)Ouma Siran, methods of research in management an approach of building research skills, translated by Ismail Ali Basyoni, (no version available) published by March publishing Reyad Saudi Arabia.

ليصبح مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل (168) استمارة. الجدول (4-2) يوضح كيفية اختيار عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-2) اختيار عينة الدراسة

الرقم	القطاع	النسبة	حجم العينة
1	الجمارك	30%	60
2	الضرائب	22.5%	45
3	وزارة التجارة	10%	20
4	اتحاد أصحاب الأعمال	12.5%	25
5	أكاديمين وباحثين	10%	20
6	أخرى	15%	30
الجملة		%100	200

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015 م

تمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة القصدية (العشوائية) والجدول (4-3) يوضح توزيع استمارات الاسبيان على عينة الدراسة.

جدول رقم(4-3) الاستبيانات الموزعة والمعادة والتالفة

البيان	العدد	النسبة%
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	168	84
استبيانات لم يتم إعادتها	25	12.5
استبانات تالفة	7	3.5
إجمالي الاستبيانات الموزعة	200	100

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

رابعاً: أداة جمع البيانات

عبارة عن الوسيلة التي أستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان لجمع البيانات الميدانية.

الاستبانة:

وتعرف الاستبانة بأنها (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه

أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقد أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات[1].

اعتمد الباحث على الاستبانة لمزاياها المتعددة المتمثلة في الآتي(2):

إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

سهولة وضع الأسئلة وألفاظها وعباراتها.

توفّر وقت للمستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

وقد تم استخدامها لجمع البيانات من عينة الدراسة، وأُرفق معها خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفها وغرض الاستبانة (أنظر الملحق رقم "1"). وتتكون الاستمارة من قسمين القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

1/ النوع.

2/العمر.

3/ المؤهل العلمي.

4/التخصص العلمي.

5/المؤهل المهني.

6/المسمى الوظيفي.

7/سنوات الخبرة.

8/القطاع.

القسم الثاني:

فقد خصص لقياس رأي أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة. ويشتمل هذا القسم على عدد (40) عبارة .

---

(1) علي ماهر خطاب: القياس والتقويم في العلوم النفسية التربوية والتربوية ط7 (القاهرة: لأنجلو المصرية، 2008م) ص 399.

(2) حاتم علي دينار، حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي (هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م، ب ط)، ص15–23.

خامساً:مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج ثلاثي حسب مقياس ليكرت الثلاثي(Likart Scale)، والذي يتراوح (من نعم ، إلى حدما و لا) كما هو موضح في الجدول(4-4).

جدول رقم (4-4) مقياس درجة الموافقة

القياس	الوزن النسبي
نعم	3
إلى حدما	2
لا	1

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2015م

وعلية فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح كالآتي:

- الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (3+2+1)/ 3 =(3/6)= 2) وهو يمثل الوسط الفرضي لدراسة العينة، ولذلك كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (2) دل ذلك على قبول أفراد العينة على العبارة، أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (2) دل ذلك على عدم قبول أفراد العينة على العبارة.

سادساً:" تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم، ولاتعطي إبعاد أخرى، وتتميز هذه الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه، واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على استجابة مفردات عينة الدراسة. وفيما يلي يعرض الباحث نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة :

(1)اختبار صدق محتوى المقياس

تم أجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وذلك من خلال عرض عبارات مقاييس علي مجموعة من الحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس

والمختصين في الاقتصاد، والاحصاء بهدف تحليل المضامين وعبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس مما جعل الاستبيان أكثر دقة وموضوعية في القياس. حيث كانت هنالك عبارات يصعب على المستجيب فهم عباراتها، تم اختبار المقاييس باستخدام عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة، وتم اختبار مدى فهمهم للاسئلة المقاسة، وعلى ضوء فهمهم أكدوا ضرورة استبعاد بعض العبارات التي سبق أن حددها الخبراء. وبعد إستعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي أُقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق رقم (1)).

(2) اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[1]. وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- معادلة ألفا-كرونباخ.

2- طريقة التجزئة النصفية بإستخدام معادلة سيبرمان- براون.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

ومن أجل اختبار ثبات الأداة (الاستبانة) تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ"(Cronbach، s Alpha) على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 - 100) ، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) عندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكّن من تعميم النتائج.

وتنص معادلة معامل ألفا كرونباخ على[2]:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum s^2{}_i}{s_i^2}\right]$$

(1) عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، ص 560.

(2) محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ، كلية التربية – جامعة المنيا –مصر، منشور على الانترنت على الموقع:

حيث:

(k) عدد مفردات الاختبار

($\sum s^2_i$) مجموع مربعات القيم

(s^2_i) مربعات القيم

الجدول رقم (4-5)نتيجة إختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة.

م	الفرضيات	العبارة	معامل الفا
1	الفرضية الأولى	10	%84.6
2	الفرضية الثانية	10	%80.7
3	الفرضية الثالثة	10	%85.2
4	الفرضية الرابعة	10	%91.6
	المجموع الكلي	40	%90.3

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 201

شكل رقم (4-1) معامل ألفا كرو نباخ للثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة

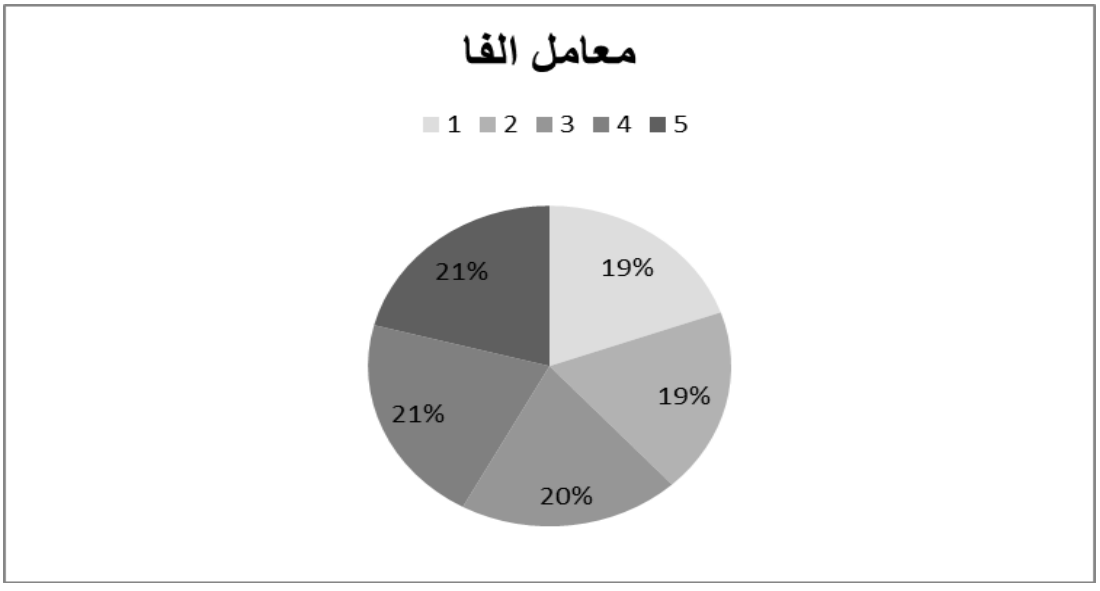

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 2015م

يبين الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-1) أعلاه اختبار ألفا كرو نباخ لفقرات متغيرات الدراسة على انفراد ولجميع المتغيرات معاً، حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (90.3%) وتعتبر هذه النسبة عالية جداً، وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (60%)، ويعني هذا توافر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، و يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

ب. صدق الاستبانة:

بعد تصميم الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة (أنظر الملحق رقم "2") وقد تم أخذ ملاحظاتهم وآرائهم حول العبارات وتم تعديل الاستبانة وفقاً لهذه الآراء والملاحظات لتكون بصورتها الحالية.

الصدق الإحصائي:

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويُحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة الصدق بين الصفر والواحد الصحيح، والصدق الذاتي للإستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، وقد قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (0.903)، والنتيجة كانت (0.950) مما يعني صدق الاستبانة.

سابعاً: الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة:

بعد أن تم إدخال البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

معادلة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة جمع البيانات.

مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة مثل:

التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين بالأرقام وبالنسب المئوية.

الوسط الحسابي: لإجابات المبحوثين ليعكس متوسط إجابات عبارات، أداة جمع البيانات حيث تم إعطاء أوزان تتراوح من 1 الي 3.

الانحراف المعياري: تمّ استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات المبحوثين، ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة، كلما قلت قيمة الانحراف المعياري يزداد تجانس العبارات، والعكس صحيح.

اختبار مربع كاي Chi-Square وهو اختبار يقوم به الباحث لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين شيئين أو متغيرين. يجرى هذا الاختبار عن طريقة مقارنة قيمة يحددها الباحث مسبقا تعرف بمستوى المعنوية (ألفا) بالقيمة المسماة P-Value تحسب من البيانات المتوافرة، وعن طريق المقارنة بين القيمتين يتضح ما إذا كانت هنالك علاقة بين الاثنين أم لا.

خصائص عينة الدراسة

هذا الجزء يتناول وصفاً للبيانات الشخصية لِأفراد عينة الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل هذه البيانات لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم المختلفة علي النحو التالي:

1-**النوع :**

الجدول رقم (4-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة%
ذكر	112	66.7
أنثى	56	33.3
المجموع	168	100

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2015م

الشكل رقم (4-2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

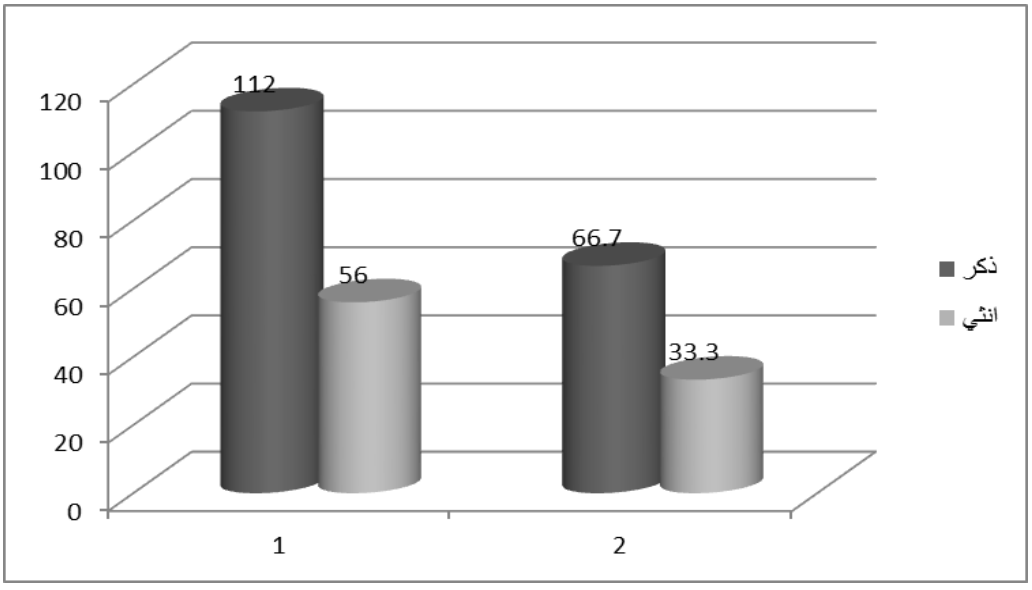

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

الجدول رقم(4-6) والشكل رقم (4-2) أعلاه يوضح أن غالبية أفراد العينة المبحوثة لمجتمع الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (66.7)% من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (33.3)%.

2-**العمر:**

جدول رقم (4-7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	26	15.5
31__40 سنة	61	36.3
41___50 سنة	52	31.0
51___60 سنة	26	15.5
60 سنة فأكثر	3	1.8

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم(4-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

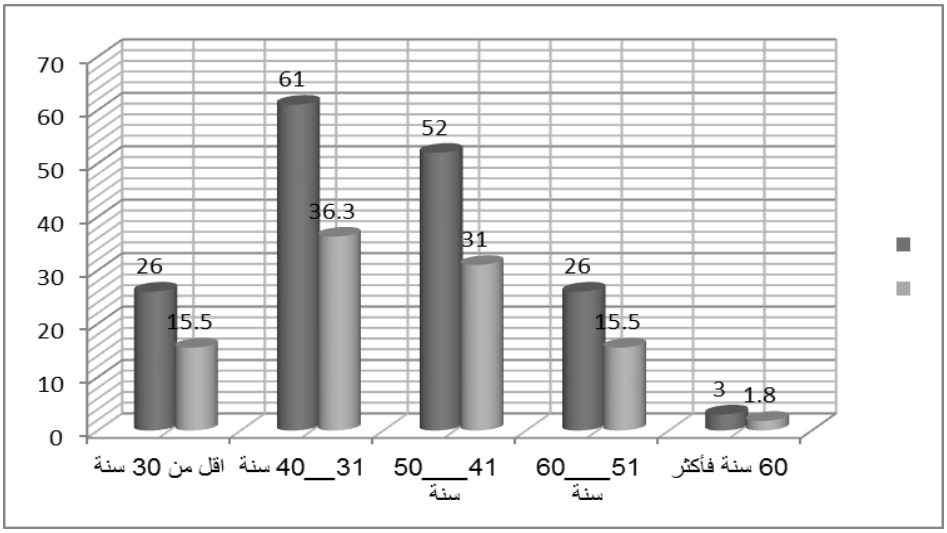

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يُظهر الجدول رقم (4-7) والشكل رقم (4-3) أن غالبية أفراد العينة المبحوثه تتراوح أعمارهم بين (31ـ40) سنة حيث بلغت نسبتهم (36.3%) من أفراد العينة الكلية حيث بلغ عددهم (61)، بينما الأفراد الذين هم من الفئة العمرية (51- 60)، سنه فقد بلغت نسبتهم (15.5%) والفئة العمرية (60 فأكثر) كانت نسبتهم (1.8%). ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينه تتراوح أعمارهم ما بين(31-40) سنه من إجمالي العينة المبحوثة وهذ يدل على أن عينة الدراسة قادرة علي فهم موضوع الدراسة وإدراكه.

3- المؤهل العلمي

جدول رقم (4-8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكلاريوس	70	41.7
دبلوم عالي	27	16.1
ماجستير	49	29.2
دكتوراه	10	6.0
أخرى	12	7
المجموع	168	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (4-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

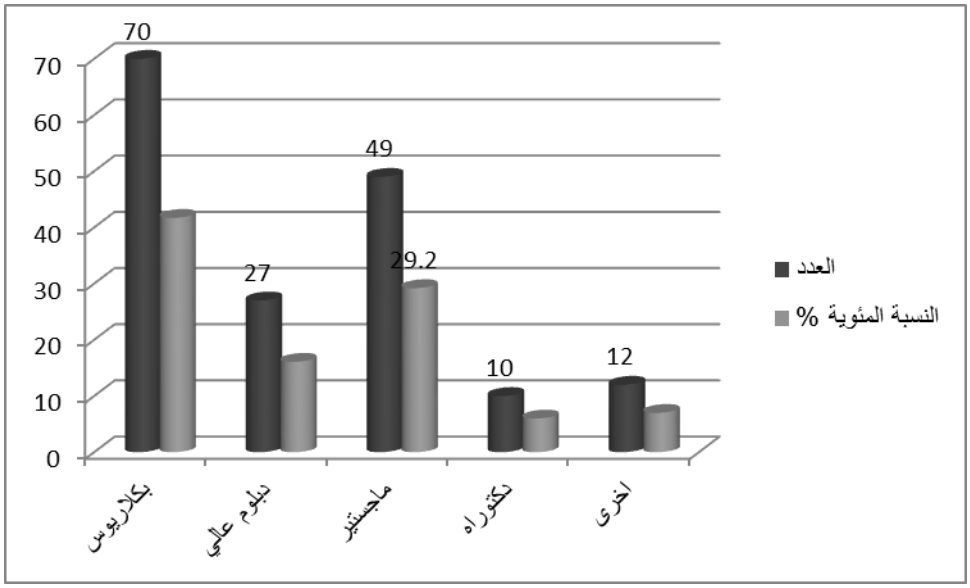

يبين الجدول رقم (4-8) والشكل رقم (4-4) أن نسبة (47.7%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكلاريوس حيث بلغ عددهم (70)، أما نسبة الحاصلين على الدبلوم العالي فبلغت نسبتهم(16.1%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (29.2%)، أما حملة الدكتوراه فبلغت نسبتهم(6%) حيث بلغ عددهم(10) أما أخرى (دبلوم وسيط) فقد بلغت نسبتهم (7%) وهذا يدل على أن جميع أفراد العينة مؤهلين علميا للإجابة على أسئلة الدراسة.

3-التخصص العلمي:

جدول رقم(4-9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
الاقتصاد	45	28.8
إدارة اعمال	25	14.9
المحاسبة	39	23.2
علوم مالية ومصرفية	5	3.0
أخرى	54	32.1
المجموع	168	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

الشكل (4-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

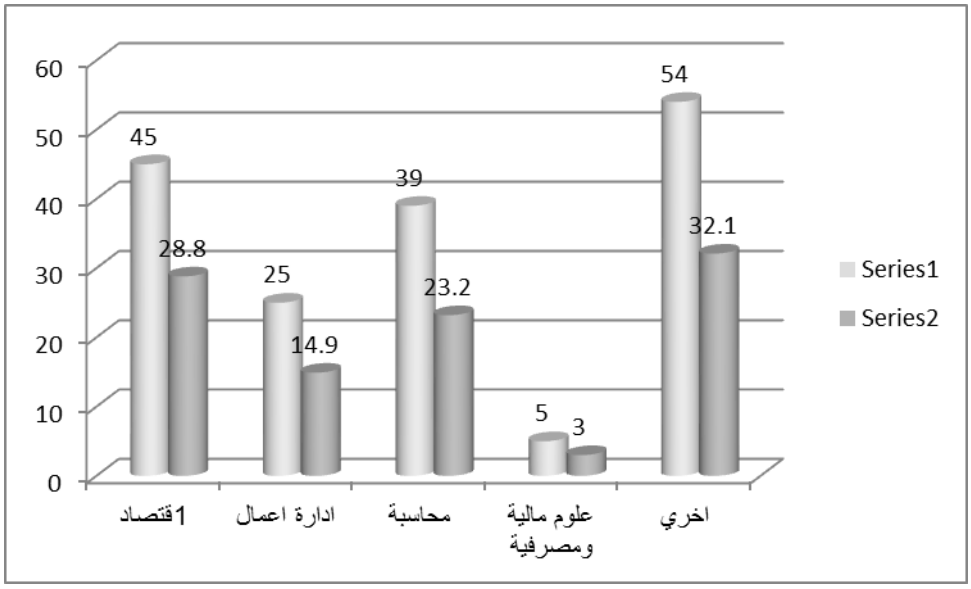

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يبين الجدول رقم (4-9) والشكل رقم (4-5) أن (28.2%) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم اقتصاد ، إذ بلغ عددهم في العينة (45) فرداً، بينما تخصص إدارة الأعمال بلغ عددهم في العينة (25) وبنسبة (14.9%)، وتخصص محاسبة في عينة الدراسة عدد (39) بنسبة (23.2%) و علوم مالية ومصرفية بنسبة(3%) فقط وعددهم (5)، اما(54) من أفراد عينة الدراسة كانوا من

تخصصات مختلفة بلغ نسبتهم (32.1%). من الملاحظ أن غالبية أفراد العينة من متخصصين بموضوع الدراسة مما يعد مؤثرا إيجابيا للتجاوب وفهم معلومات الدراسة.

4-المسمى الوظيفي

جدول (4-10) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهام الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير إدارة	23	13.7
رئيس قسم	22	13.1
مخلص جمارك	14	8.3
مفتش مالي	6	3.6
مفتش تجاري	14	8.3
مفتش ضرائب	25	14.9
أكاديميين وباحثين	16	9.5
أخرى	48	28.6
المجموع	168	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015

الشكل(4-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المتغير الوظيفي

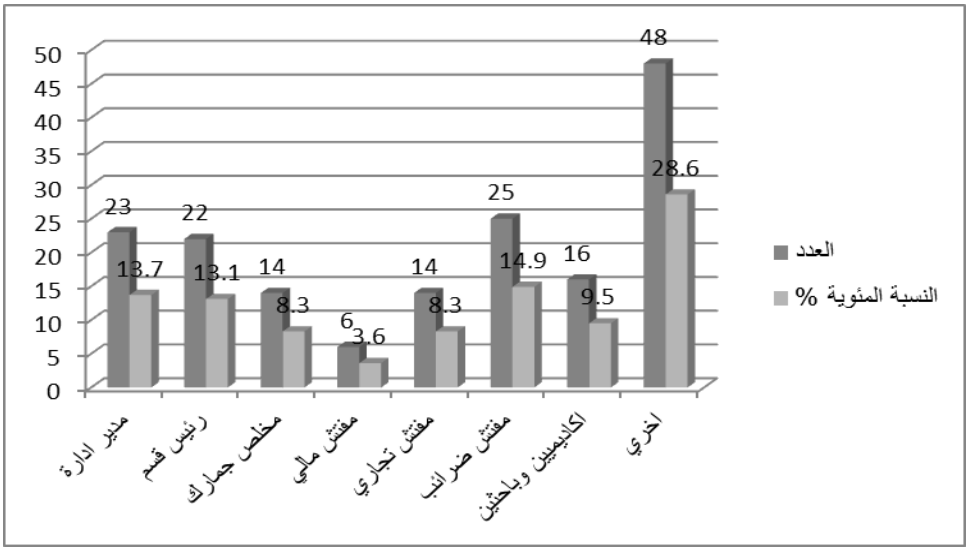

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يظهر من الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-6) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الوظائف المختلفة حيث بلغ عددهم (48) فرداً بنسبة (28.6%) من العينة الكلية للدراسة، تليها مفتشي الضرائب بنسبة (14.9%) فردا، بينما بلغت نسبة (مديري الإدارات ورؤساء الأقسام) (13.7%) ،(13.1%) علي التوالي، و(29.7%) من العينة هم من وظائف (مفتشيين ماليين، مفتشي الضرائب، مفتشيين تجاريين، مخلصين جمارك وأكاديميين وباحثين) حيث بلغ عددهم (75) فرداً.

6- سنوات الخبرة:

الجدول رقم (4-11) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرسنوات الخبرة

النوع	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5سنة	32	19
5سنة وأقل من 10سنة	37	22
10سنة وأقل من15سنة	33	19.6
15سنة وأقل من 20سنة	29	17.3
20سنة فأكثر	37	28.6
المجموع	168	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

الشكل رقم (4-7)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرسنوات الخبرة

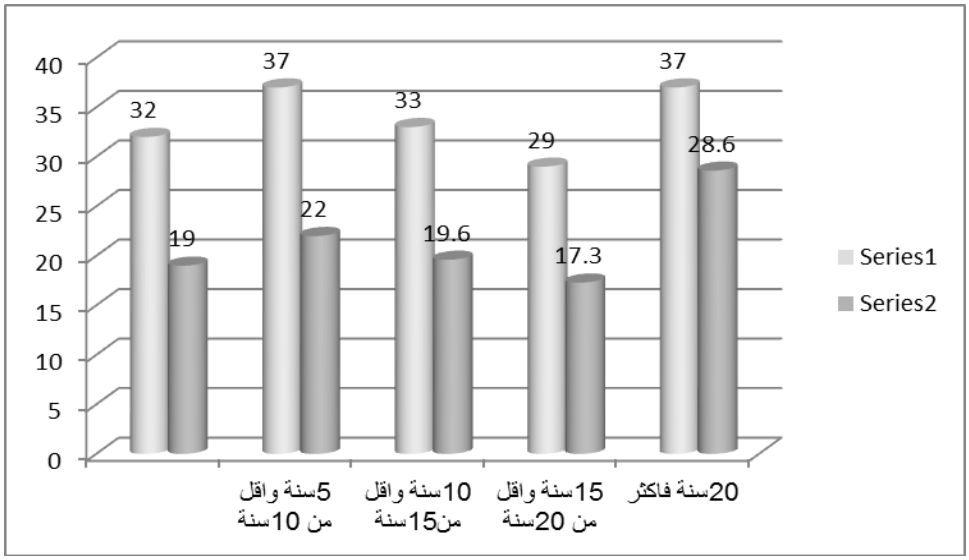

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-7) أن نسبه (19%) من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن من لهم خبرة من (5 وأقل من10 سنوات) فقد بلغت نسبتهم (22%)، بينما هنالك (33) فرد تتراوح سنوات خبرتهم من (10-وأقل 15 سنة)، بينما هنالك (17.3%)، من أفراد العينة تتراوح خبرتهم من (15سنة – وأقل 20 سنة)، وهنالك (37) فرد من العينة تجاوز خبرتهم أكثر من (20سنة فأكثر) بنسبة (28.6%) وهم غالبية عينة الدراسة. وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم الخبرة الكافية للاجابة على أسئلة الدراسة.

7- **القطاع:**

الجدول رقم (4-12)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع

القطاع	العدد	النسبة المئوية %
الجمارك	39	23.2
الضرائب	38	22.6
وزارة التجارة	30	17.9
التعليم العالي	18	10.7
اتحاد اصحاب الاعمال	26	15.5
اخرى	16	9.5
المجموع	168	100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

الشكل (4-8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع

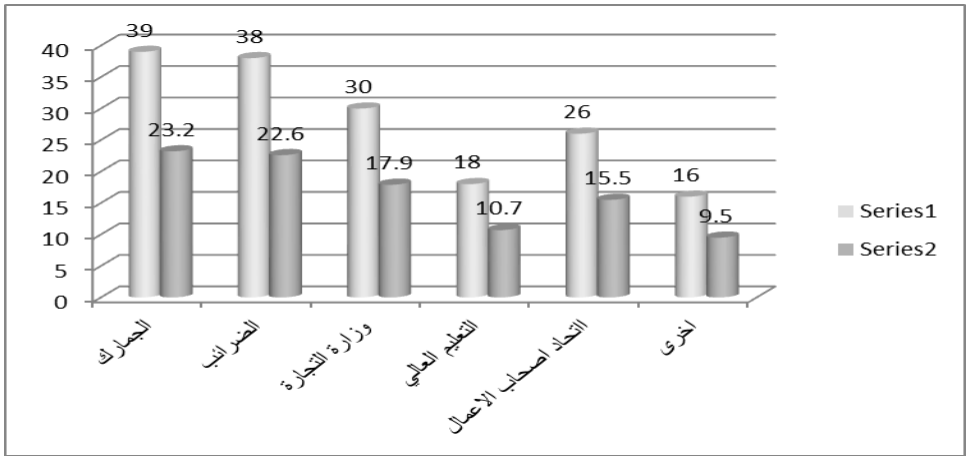

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2015م

يظهرمن الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-8) أن غالبية أفراد العينة الدراسة هم من قطاعي (الجمارك والضرائب) حيث بلغ نسبتهم (23.2%) و(22.6%) على التوالي، في حين أن هنالك (17.9%) من قطاع وزارة التجارة، أما (10.7%) من قطاع التعليم العالي، أما اتحاد أصحاب الأعمال فقد بلغت نسبتهم (15.5%)، و(16) بنسبة(9.5%) من القطاعات الأخرى. يلاحظ أن غالبية أفراد العينة من الذين لديهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهذا يمكنهم من الإجابة على الأسئلة بوضوح.

تحليل بيانات الدراسة

يشتمل تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض البحث وذلك وفقا" للخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة: وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداًول التي توضح قيم كل متغير وأهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2/ التحليل الاحصائى لعبارات الدراسة: وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه عينة الدراسة.

تحليل بيانات الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأي أفراد العينة حول قبول الفرضية الأولى:

جدول رقم (4-13) التوزيع التكراري والنسبي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة: تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في:-	نعم		إلى حدٍّ ما		لا	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
دعم الخزينة المركزية بإيرادات التحصيل الجمركي ورسوم تجارة الحدود.	136	%81	27	%16.1	5	%3
توفير فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الإنتاجية.	133	%79.2	31	%18.5	4	%2.4
إيجاد أساليب فعالة لترقية وزيادة صادرات تجارة الحدود.	135	%80.4	32	%19	1	6.%
تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها.	123	%73.2	40	%23.8	5	%3
إنشاء البنيات التحتية وتحسين جودة الخدمات.	129	%76.8	36	%21.4	3	%1.8
الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	139	%82.7	26	%15.5	3	%1.8
توفير فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين في ولايات دارفور.	135	%80.4	31	%18.5	2	%1.2
فتح أسواق جديدة في المناطق الحدودية.	135	%80.4	26	%15.5	7	%4.2
تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.	136	%81	29	%17.3	3	%1.8
تغيير الزوق الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية.	126	%75	36	%21.4	6	%3.6
المتوسط العام للعبارات		%79.1		%18.7		%2.3

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يظهر من الجدول رقم (4-13) اعلاه الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة أكدوا أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في دعم الخزينة العامة بايرادات التحصيل الجمركي ورسوم سجل تجارة الحدود، حيث بلغت نسبتهم (81%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (3%). أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1%) .

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور أسهمت إيجاباً في توفير فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الإنتاجية، حيث بلغت نسبتهم (79.2%)، في حين ان نسبة (2.4%) غير موافقتين ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5) %.

3. أن غالبية أفراد العينة يرون أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم ايجاباً في إيجاد أساليب فعالة لترقية وزيادة صادرات تجارة الحدود حيث بلغت نسبتهم (80.4%).

بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0.6) فقط. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (19%) .

4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها، حيث بلغت نسبتهم (73.2%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة الذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8%).

5. أن غالبية أفراد العينة يرون أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في انشاء البنيات التحتية وتحسين جودة الخدمات، حيث بلغت نسبتهم (76.8%)، بينما هنالك نسبة (1.8%) فقط يرون غير ذلك. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محايدة (محددة) فقد بلغت نسبتهم (21.4%).

6. أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود، بلغت نسبتهم (82.7%) ، بينما بلغت نسبة غير متأكدين على ذلك هم (1.8%) فقط ، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (15.5%) .

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في توفير فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين في ولايات دارفور، حيث بلغت نسبتهم (80.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.2%) ، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5%) .

8 .أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في فتح اسواق جديدة في المناطق الحدودية ، حيث بلغت نسبتهم (80.4%).

بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.2%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (15.5%) .

9 .أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً في تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود ، حيث بلغت نسبتهم (81%).

بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.3%).

10. أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم إيجاباً فى تغيير الذوق الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية، حيث بلغت نسبتهم (75%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%). أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.4%). ويلاحظ من خلال التحليل أن غالبية أفراد عينة الدراسة يرون أن جميع العبارات تؤكد أن هنالك علاقة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور، حيث بلغت نسبتهم (79.1%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.3%).

أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.7%). وهذه إشارة واضحة على أن تجارة الحدود لها دور فعال في مساهتها في التنمية الاقتصادية في الولاية.

ثانياً: تحليل بيانات الفرضية الثانية: تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول الفرضية الثانية

جدول رقم (4-14) يوضح التوزيع التكراري لعباراتالفرضية الثانية

العبارة: تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه.	نعم		إلى حدٍّ ما		لا	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
تبسيط الإجراءات والقوانين المنظمة لتجارة الحدود.	137	81.5	30	17.9	1	6.
زيادة في نشاط تجارة الحدود.	139	82.7	14	14.3	5	3
تقليل الحروب والنزاعات الدائرة فى الاقليم.	138	81.5	31	18.5		
تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية.	138	82.1	29	17.3	1	6.
إصدار إجراءات ضرورية للاستيراد تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود	135	80.4	33	19.6		
تنظيم أسواق السلع والخدمات.	130	77.4	37	22	1	6.
إنشاء مكاتب حدودية بين السودان والدول المجاورة لتحد من ظاهرة التهريب .	143	85.1	23	13.7	2	1.2
انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود .	140	83.3	26	15.5	2	1.2
فتح قنوات لعبور السلع والخدمات بين دارفور والدول المجاورة.	139	82.7	28	16.7	1	.6
تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر إيجاباً في التنمية الاقتصادية.	142	84.5	25	14.3		
مجموع العبارات		%82.1		%16.4		%7.8

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

من خلال الجدول رقم (4-14) أعلاه نلاحظ الآتي:

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تبسيط الإجراءات والقوانين المنظمة لتجارة الحدود . حيث بلغت نسبتهم (81.5%) ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.%) . أما أفراد العينة الذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.9%) .

2. أن غالبية أفراد العينة يرون أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه زيادة في نشاط تجارة الحدود، حيث بلغت نسبة موافقتهم (82.7%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات مؤكده فقد بلغت نسبتهم (14.3) %.

3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تقيل من الحروب والنزاعات الدائرة فى الاقليم. حيث بلغت نسبتهم (81.3%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5%) .

4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤدي الي تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية. حيث بلغت نسبتهم (82.1%) % بينما بين ما كانت نسبة الذين لم يبدوا إجابات محددة (6.%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.3%).

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه إصدار ضوابط وأجراءات ضرورية للاستيراد تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود حيث بلغت نسبتهم (80.4%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.6%).

6. أن غالبية أفراد العينة يرون أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تنظيم أسواق السلع والخدمات. حيث بلغت نسبتهم (77.4%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22%).

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه إنشاء مكاتب حدودية بين السودان ودول المجاورة لتحد من ظاهرة التهريب. حيث بلغت نسبتهم (85.1%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.2% %). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (13.7%) .

8. أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود، حيث بلغت نسبتهم (83.3%) بينما بلغت نسبة الموافقين على ذلك (1.2%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.5%).

9. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه فتح قنوات لعبور السلع والخدمات بين دارفور والدول المجاورة . حيث بلغت نسبتهم (82.7%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (.6%) . أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7%) .

10. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر ايجاباً في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت نسبتهم (84.5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

من الملاحظ أن غالبية أفراد العينة يرون أن جميع العبارات التي تقيس تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور بنسبة (82.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.8%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (16.4%) وهذا يدل على أن القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تحد من ظاهرة التهريب، وتجعل تجارة الحدود توفر فرصاً للتنمية الاقتصادية في الولاية.

تحليل بيانات الفرضية الثالثة : معرفة الدور الفاعل لتجارة الحدود تؤثر في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار.

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول أثر التفعيل الشامل والكامل لتجارة الحدود

جدول رقم (4-15) يوضح التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة: التفعيل الشامل والكامل لتجارة الحدود يساعد علي الآتي :-	نعم		الي حد ما		لا	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تشجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار .	135	80.4	30	17.9	3	1.8
نمو مجتمعات السكانية على الحدود بين دارفور ودول الجوار	132	78.5	31	18.5	5	3
التقارب الثقافي وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار.	138	82.1	26	15.5	4	2.4
تنمية أواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار.	145	86.1	20	11.9	3	1.8
تقوية العلاقات السياسية بين دارفور والدول المجاورة.	135	80.4	30	17.9	3	1.8
التعرف على العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودول الجوار.	136	81	29	17.3	3	1.8
الاستقرار الأمني وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الإقليم والدول المجاورة.	135	80.4	28	16.7	5	3
تحسين العلاقات الاقتصادية بين دارفور ودول الجوار.	138	81.1	25	14.9	5	3
تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الإنتاج لتلبية الطلب في أسواق الدول المجاورة.	137	81.5	25	14.9	6	3.6
الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	136	81	28	16.7	4	2.4
مجموع العبارات		%81.3		%16.2		%2.5

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يتضح من الجدول رقم (4-15) ما يلي:

1. أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على تشسجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار. بنسبة بلغت (80.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8.%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.9%)

2. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على نمو المجتمعات السكانية على الحدود بين دارفور ودول الجوار. حيث بلغت نسبتهم (78.5%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة الذين لم يبدوا ا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5) %.

3. أن غالبية أفراد العينة يرون أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على التقارب الثقافى وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار. حيث بلغت نسبتهم (82.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.4%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا ا إجابات مؤكدة فقد بلغت نسبتهم (4%).

4. أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد علي تنمية اواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار، حيث بلغت نسبتهم (86.1%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9%) .

5.أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد علي تقوية العلاقت السياسية بين دارفور والدول المجاورة . حيث بلغت نسبتهم (80.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.9%).

6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على التعرف علي العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودول الجوار. حيث بلغت نسبتهم (81%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.8%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.3%).

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على الاستقرار الأمني و تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقليم والدول المجاورة. حيث بلغت نسبتهم (80.4%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7%).

8. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية بين دار فور ودول الجوار. حيث بلغت نسبتهم

(82.1%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

9. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الإنتاج لتلبية الطلب في اسواق الدول المجاورة، حيث بلغت نسبتهم (81.5%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

10. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التفعيل الشامل والكامل للإمكانات المتاحة لتجارة الحدود يساعد على الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود. حيث بلغت نسبتهم (81%). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.4%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7%).

يلاحظ أن غالبية أفراد العينة يؤكدون ان جميع العبارات التي تقيس المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود والدور الفاعل الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية تؤثر في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار، حيث بلغت نسبتهم (81.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.5%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2%)، وهذا يدل على أن تفعيل تجارة الحدود عبر ولايات دار فور يلعب دوراً همهاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ويقلل من التهريب عبر الحدود.

تحليل بيانات الفرضية الرابعة: المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور.

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس رأى أفراد العينة حول المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود

جدول رقم (4-16) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة: المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي الي:-	نعم		الي حد ما		لا	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
تعطيل المشاريع الإنتاجية وهدم البنيات الأساسية في ولايات دارفور.	139	82.7	23	13.9	6	3.6
صعوبة الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية تحد من نشاط تجارة الحدود.	144	85.7	22	13.1	2	1.2
انخفاض معدل الصادرات والإيرادات الجمركية .	137	81.5	25	14.9	6	3.6
استيراد السلع غير الأساسية في تجارة الحدود .	137	83.9	31	18.5		
تقليل نشاط تجارة الحدود بين دارفور ودول الجوار.	141	83.9	20	11.9	7	4.2
الهجره من الريف إلى المدن واللجوء الي دول الجوار.	145	86.3	22	13.1	1	.6
ارتفاع نسبة التهريب في المناطق الحدودية.	143	85.1	25	14.9		
تأخير إجراءات الفحص والتحليل يعرض كثيرا من الصادرات للتلف.	146	86.9	22	13.1		
ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبر حدود دارفور والدول المجاورة .	140	83.3	23	13.7	5	3
هروب رؤوس الأموال من الاقليم .	142	84.5	26	15.5		
مجموع العبارات		84.4		14.3		1.6

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان 2015

يتضح من الجدول رقم (4-16) اعلاه ما يلي:

1.أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن وجود (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى تعطيل المشاريع الإنتاجية وهدم البنيات الأساسية فى ولايات دارفور) حيث بلغت نسبتهم (82.7%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

2.أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى تعقيد الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية وتحد من نشاط تجارة الحدود) حيث بلغت نسبتهم (85.7%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.2%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

3. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى انخفاض معدل الصادرات والايرادات الجمركية) حيث بلغت نسبتهم (81.5%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.6%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

4. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى استيراد سلع غير أساسية عبر تجارة الحدود) حيث بلغت نسبتهم (81.5%%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5%).

5. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (لمشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى تقليل نشاط تجارة الحدود بين در فور ودول الجوار) حيث بلغت نسبتهم (83.9%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.2%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9%).

6. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى الهجرة من الريف الي المدن واللجوء إلى دول الجوار.) حيث بلغت نسبتهم (86.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (.6%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

7. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى ارتفاع نسبة التهريب عبر الحدود.) حيث بلغت نسبتهم (85.1)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9).

8. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى تأخير إجراءات الفحص والتحليل ما يعرض كثير من الصادرات للتلف) حيث بلغت نسبتهم (86.9%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

9. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبرحدود دارفور والدول المجاورة)، حيث بلغت نسبتهم (83.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.7%).

10. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المشاكل والصعوبات التي تواجه تجارة الحدود تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الإقليم) حيث بلغت نسبتهم (84.3%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.5%).

أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس (المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور) حيث بلغت نسبتهم (84.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.6%)، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.3%) .

ثانيا" الوصف الإحصائي لعبارات فرضيات الدراسة:

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (2) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (2)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقا" لإجابات المبحوثين منهم وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة احصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور

جدول رقم (4-17) **الوصف الإحصائي لعبارات الفرضية الأولى**

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
دعم الخزينة المركزية بإيرادات التحصيل الجمركي ورسوم تجارة الحدود.	.483	2.77	%92.6	عالية جداً	4
توفير فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الانتاجية.	.482	2.76	%92.2	عالية جداً	5
إيجاد إساليب فعالة لترقية وزيادة صادرات تجارة الحدود.	.418	2.79	%93.2	عالية جداً	2
تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها.	.482	2.70	%90	عالية جداً	9
إنشاء البنيات التحتية وتحسين جودة الخدمات.	.482	2.75	%91.6	عالية جداً	7
الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	.418	2.80	%93.6	عالية جداً	1
توفير فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين في ولايات دارفور.	.520	2.79	%93	عالية جداً	3
فتح أسواق جديدة في المناطق الحدودية.	.482	2.76	%92	عالية جداً	6
تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.	.482	.792	%93.6	عالية جداً	1
تغيير الذوق الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية.	.418	2.71	%90.4	عالية جداً	8
إجمالي للعبارات	.467	2.76	%92.2	عالية جداً	

المصدر: الدراسة الميدانية 2015

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع العبارات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (2) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية لذا فإن هنالك علاقة بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية.

أهم عبارتين من عبارات الفرضية هما العبارات الأولى(الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود وتخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات (2.80) و(2.79) بانحراف معياري (.418) و(.482) على التوالي وأهمية نسبية (93.6 %) للعبارتين ، تليهما العبارة الثانية (إيجاد أساليب فعالة لترقية وزيادة

صادرات تجارة الحدود) حيث بلغ متوسط العبارة (.184) بانحراف معياري (2.79) وأهمية نسبية (93.2%).

وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها.) حيث بلغ متوسط العبارة (.482) بانحراف معياري (2.70) وأهمية نسبية (90%) .

كما بلغ متوسط جميع العبارات (.467)، بانحراف معياري (2.76)، وأهمية نسبية (92.2%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يؤكدون بدرجة عالية جداً جميع عبارات العينة.

الفرضية الثانية: تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر علي التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.

جدول رقم (4-18) الوصف الإحصائي لعبارات الفرضية الثانية.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تبسيط الإجراءات والقوانين المنظمة لتجارة الحدود .	.471	2.80	%93.6	عالية جداً	5
زيادة في نشاط تجارة الحدود .	.389	2.80	%93.6	عالية جداً	5
تقليل الحروب والنزاعات الدائرة فى الاقليم .	.404	2.81	%93.8	عالية جداً	4
تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية.	.398	2.81	%93.8	عالية جداً	4
إصدار ضوابط واجراءات ضرورية للستيراد تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	.437	2.80	%93.4	عالية جداً	6
تنظيم أسواق السلع والخدمات.	.399	2.76	%92.2	عالية جداً	7
إنشاء مكاتب حدودية بين السودان ودول المجاورة لتحد من ظاهرة التهريب.	.414	2.83	%94.6	عالية جداً	2
انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود.	.399	2.82	%94	عالية جداً	3
فتح قنوات لعبور السلع والخدمات بين دارفور والدول المجاورة.	.350	2.82	%94	عالية جداً	3
تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية.	.471	2.85	%95.2	عالية جداً	1
إجمالى العبارات	.329	2.81	%93.8	عالية جداً	

المصدر: الدراسة الميدانية 2015

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات (القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (2) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور الموثوقية في التقارير المالية.

كما إن أهم عبارة من عبارات المحور هي العبارة (تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.85) بانحراف معياري (.472) وأهمية نسبية (95.2%) تليها في المرتبة الثانية العبارة (انشاء مكاتب حدودية بين السودان ودول المجاورة لتحد من ظاهرة التهريب) حيث بلغ متوسط العبارة (2.83) بانحراف معياري (0.414) وأهمية نسبية (94.6%) .

أقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (تنظيم أسواق السلع والخدمات.) حيث بلغ متوسط العبارة (2.76) بانحراف معياري (0.399) وأهمية نسبية (92.2%)

كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.81) بانحراف معياري (0.329) وأهمية نسبية (93.8%) وهذا دلالة على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع عبارات العينة .

الفرضية الثالثة: معرفة الدور الفاعل لتجارة الحدود تؤثر علي التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار.

جدول رقم (2-19) الوصف الإحصائي للعبارات الفرضية الثالثة.

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تشجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار.	.453	2.78	%92.6	عالية جداً	3
نمو المجتمعات السكانية على الحدود بين دارفور ودول الجوار.	.495	2.75	%91.6	عالية جداً	5
التقارب الثقافي وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار.	.458	2.79	%93	عالية جداً	2
تنمية أواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار.	.409	2.84	%94.6	عالية جداً	1
تقوية العلاقت السياسية بين دارفور والدول المجاورة.	.453	2.78	%92.6	عالية جداً	3
التعرف على العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودود الجوار.	.449	2.79	%93	عالية جداً	2
الاستقرار الأمني وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقليم والدول المجاورة.	.485	2.77	%92.3	عالية جداً	4
تحسين العلاقات الاقتصادية بين دارفور ودول الجوار.	.475	2.79	%93	عالية جداً	2
تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الانتاج لتلبية الطلب في أسواق الدول المجاورة.	.494	2.77	92.3	عالية جداً	4
الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	.466	2.78	%92.6	عالية جداً	3
إجمالى العبارات	.463	2.78	92.7	عالية جداً	

المصدر: الدراسة الميدانية 2015

يتضح من الجدول اعلاه أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات المحور يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (2) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات (التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار) .

كما إن أهم عبارة من عبارات (التكامل الاقتصادي والاجتماعي) هي العبارة (تنمية اواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.82) بانحراف معياري (0.409) وأهمية نسبية (94.6%) تليها في المرتبة الثانية عبارات (التقارب الثقافى وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار)، (التعرف علي العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودول الجوار) و(تحسين العلاقات الاقتصادية بين دارفور ودول الجوار)، حيث بلغ متوسط هذه العبارات (2.79) بانحراف معياري (0.458) ، (0.449) و (0.475) علي التوالي وأهمية نسبية (93%) .

وأقل عبارتين من حيث الموافقة هي العبارة (نمو المجتمعات السكانية علي الحدود بين دارفور ودول الجوار.) حيث بلغ متوسط العبارة (2.75) بانحراف معياري (0.495) وأهمية نسبية (91.6%).

كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.78) بانحراف معياري (0.463) وأهمية نسبية (92.7%) وهذا ما يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات.

المحور الرابع: المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور .

جدول رقم (4-20) الوصف الإحصائي لعبارات الفرضية الرابعة .

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
تعطيل المشاريع الإنتاجية وهدم البنيات الاساسية فى ولايات دارفور.	.487	2.79	%93	عالية جداً	6
تعقيد الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية تحد من نشاط تجارة الحدود.	.394	2.84	%94.6	عالية جداً	3
انخفاض معدل الصادرات والإيرادات الجمركية .	.494	2.77	%92.3	عالية جداً	7
استيراد السلع غير الأساسية فى تجارة الحدود .	.389	2.81	%93.6	عالية جداً	4
تقليل نشاط تجارة الحدود بين در فور ودول الجوار.	.496	2.79	%93	عالية جداً	6
الهجره من الريف إلى المدن واللجو إلى دول الجوار .	.367	2.85	%95	عالية جداً	2
ارتفاع نسبة التهريب في المناطق الحدودية.	.356	2.85	%95	عالية جداً	2
تأخير إجراءات الفحص والتحليل يعرض كثيرا من الصادرات للتلف.	.338	2.86	%95.3	عالية جداً	1
ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبرحدود دارفو والدول المجاورة.	.467	2.80	%93.3	عالية جداً	5
هروب رؤوس الأموال من الاقليم .	.362	2.84	%94.6	عالية جداً	3
إجمالى العبارات	.415	2.82	%93.9	عالية جداً	

المصدر: الدراسة الميدانية 2015

يتضح من الجدول السابق أن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات المحور يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (2) وهذه النتيجة تدل على موافقة جميع أفراد العينة على أن هنالك مشاكل وصعوبات تواجه نشاط تجارة الحدود وتحد من التنمية الاقتصادية.

كما إن أهم عبارة من عبارات (المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود) هي العبارة (تأخير إجراءات الفحص والتحليل يعرض كثيرا من الصادرات للتلف.) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (2.86) بانحراف معياري (0.33) وأهمية نسبية (95.3%) تليها في المرتبة الثانية عبارتان الأولى (الهجرة من الريف إلى المدن واللجو إلى دول الجوار) حيث بلغ متوسط العبارة (2.85) بانحراف معياري (0.357) وأهمية نسبية (95%).الثانية (ارتفاع نسبة التهريب في المناطق الحدودية ارتفاع نسبة التهريب في المناطق الحدودية) حيث بلغ متوسط العبارة (2.85) بانحراف معياري (0.356) وأهمية نسبية (95%) .

وأقل العبارات من حيث الموافقة هي العبارة (انخفاض معدل الصادرات والإيرادات الجمركية) ، حيث بلغ متوسط العبارة (2.77) بانحراف معياري (0.494) وأهمية نسبية (92.3%) .

كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.82) بانحراف معياري (0.415) وأهمية نسبية (93.9%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية، وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار الفروض، وفروض الدراسة هي:

1- توجد علاقة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الإقتصادية والاجتماعية في ولايات دارفور.
2- المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاط التجارة الحدودية تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.
3- تفعيل القوانيين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تحد من ظاهرة التهريب عبر حدود الاقليم والدول المجاورة.
4- المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود والدور الفاعل الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية توثر في التكامل الاقتصادي بين السودان ودول الجوار.

توزيع كاي تربيع Chi-Square

يعتبر توزيع كاي تربيع من التوزيعات الاحتمالية الشائعة الاستخدام حيث يوجد له تطبيقات عديدة بدرجة يمكن معها القول انه ياتي في المرتبة الثانية للتوزيع الطبيعي من حيث كثرة تطبيقاته ، ويتميز عن الاختبارات الأخرى في أنه يستخدم لقياس الاختبارات المعلمية وغير المعلمية، أي ليس ضرورة لاختبار توزيع القيم. وهو واحد من أشهر وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الظواهر الاجتماعية سواءً كانت الوصفية منها أو غير الوصفية، لذا فغالباً ما لا تخلو دراسات وأبحاث العلوم الاجتماعية التي تنتهج الأسلوب الكمي أو السلوكي من تطبيق أو استخدام هذا الأسلوب في التحليل الإحصائي يهدف اختبار معنوية الفرق بين مجموعتين من البيانات الاحصائية ، واحدة منها بيانات واقعية يطلق عليها البيان. ومن التطبيقات المعروفة لتوزيع كـاي:

اختبار التجانس:

يعتبر اختبار التجانس أو التماثل أحد التطبيقات المهمة لتوزيع مربع كاي. وتكون خطوات اختبار التجانس كما يلي : -

1 – الفرض العدمي : هو فرض التجانس (أو التماثل).

2 – الفرض البديل : هو عدم التجانس.

3 – الإحصائية : وتأخذ الإحصائية الشكل التالي:

$$X^2 = \sum_{I}^{K} \frac{(O-e)^2}{e}$$

والتي لها توزيع كا2 بدرجات حرية K – I حيث K هي عدد الخلايا أو الأقسام أو الفئات...، O ترمز للتكرارات المشاهدة، e ترمز للتكرارات المتوقعة.

4- المقارنة والقرار: حيث تتم مقارنة قيمة الإحصائية (المحسوبة من الخطوة الثالثة) مع القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية القرار يكون قبول الفرض العدمي (أي قبول فرض التجانس)، والعكس إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية القرار هو رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل. أي قبول فرض عدم التجانس وذلك بمستوى معنوية يساوي (0.05). ويرى الباحث أن هذا النوع من الإختبار هو مناسب لإختبار فرضيات الدراسة مع اختبار الارتباط والانحدار.

أولاً:اختبار الفرضية الأولى:_ توجد علاقة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور .

لمعرفة اتجاهات آراء عينة الدراسة حول مدى تحقق الفرضية الأولى سيتم حساب قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع القيمة الجدولية لاتخاذ القرار

الجدول رقم (4-21) نتائج اختبار كاي تربيع Chi-Square لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig	النتيجة
1	دعم الخزينة المركزية بإيرادات التحصيل الجمركي ورسوم تجارة الحدود .	175.75	5.99	2	0.00	قبول
2	توفير فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الإنتاجية .	165.32	5.99	2	0.00	قبول
3	إيجاد أساليب فعالة لترقية وزيادة صادرات تجارة الحدود .	175.75	5.99	2	0.00	قبول
4	تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها.	131.17	5.99	2	0.00	قبول
5	إنشاء البنيات التحتية وتحسين جودة الخدمات .	152.46	5.99	2	0.00	قبول
6	الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود .	189.25	5.99	2	0.00	قبول
7	توفير فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين في ولايات دارفور .	174.67	5.99	2	0.00	قبول
8	فتح أسواق جديدة في المناطق الحدودية .	170.39	5.99	2	0.00	قبول
9	تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.	177.46	5.99	2	0.00	قبول
10	تغيير الزوق الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية .	139.28	5.99	2	0.00	قبول

المصدر: الدراسة الميدانية 2015م

من الجدول السابق يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الأولى (175.75) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (5.99)، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما ان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، تؤكد هذه النتيجة أن هنالك وجودا لفروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح الذين يرون أن "تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في دعم الخزينة العامة بايرادات التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود". ويؤكد ذلك بمستوى معنوية قيمة.Sig (0.000).

2. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثانية (165.32) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (5.99)، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تؤكد هذه النتيجة وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن "تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في توفير فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الإنتاجية " ويؤكد ذلك بمستوى معنوية Sig (0.000).

3. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة على العبارة الثالثة (175.75) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99)، تحت مستوى المعنوية (0.0.5) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تؤكد هذه النتيجة وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون ان " تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في إيجاد أساليب فعالة لترقية وزيادة صادرات تجارة الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

4. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الرابعة (131.17) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99)، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تؤكد هذه النتيجة وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تجارة

الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في تطوير جودة السلع وتطوير مواصفاتها "، ويؤكد ذلك قيمة Sig (0.000).

5. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الخامسة (152.46) وهذه القيمة أكبر من الجدولية البالغة (5.99) ، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن" تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في إنشاء البنيات التحتية وتحسين جودة الخدمات "، ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

6. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة السادسة (189.25) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) ، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين يرون أن" تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود " ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

7. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة السابعة (174.67) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية لبالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في توفير فرص الاستثمار وتشجيع المستثمرين في ولايات دارفور " ويؤكد ذلك قيمة Sig (0.000).

8. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثامنة (170.39) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تشير هذه النتيجة

إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في فتح أسواق جديدة في المناطق الحدودية "، ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

9. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة التاسعة (177.46) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين يرون أن " تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

10. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة العاشرة (139.28) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية (2). وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تساعد في تغيير الزوق الاستهلاكي للمجتمعات الحدودية "، ويؤكد ذلك مستوى معنوية Sig (0.000).

إذن كل نتائج عينة الدراسة تؤكد صحة الفرضية أنه: توجد علاقة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.

ثانياً:اختبار الفرضية الثانية:- تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور .

الجدول رقم(4-22) نتائج اختبار كاي تربيع Chi-Square لعبارات الفرضية الثانية:

م	العبارات	قيمة كاي تربيع	القيمة الجدولية	درجة حرية	.Sig	النتيجة
1	تبسيط الإجراءات والقوانين المنظمة لتجارة الحدود.	183.25	5.99	2	.000	قبول
2	زيادة في نشاط تجارة الحدود.	187.75	5.99	2	.000	قبول
3	تقليل الحروب والنزاعات الدائرة في الاقليم.	66.88	3.84	1	.000	قبول
4	تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية .	187.11	5.99	2	.000	قبول
5	إصدار إجراءات ضرورية للإستيراد تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	161.92	3.84	1	.000	قبول
6	تنظيم أسواق السلع والخدمات.	158.25	5.99	2	.000	قبول
7	إنشاء مكاتب حدودية بين السودان والدول المجاورة تحد من ظاهرة التهريب.	206.67	5.99	2	.000	قبول
8	انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود.	194.14	5.99	2	.000	قبول
9	فتح قنوات لعبور السلع والخدمات بين دارفور والدول المجاورة.	191.03	5.99	2	.002	قبول
10	تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر إيجابا في التنمية الاقتصادية.	85.71	3.84	1	.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2015

من الجدول رقم (4-22) السابق يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الأولى (183.25) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة(5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تبسيط الإجراءات والقوانين المنظمة لتجارة الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

2. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثانية (187.75) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن" تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه زيادة في نشاط تجارة الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000) .

3. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثالثة (166.88) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(1) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن" تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تقليل الحروب والنزاعات الدائرة في الإقليم "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

4. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الرابعة (187.11) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99)، تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فان هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون ان " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية " ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000)

5. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الخامسة (161.92) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية

(0.05) ودرجات حرية(1) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه إصدار ضوابط وإجراءات ضرورية للاستيراد تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

6. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة السادسة (158.25) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تنظيم اسواق السلع والخدمات "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

7. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة العبارة السابعة (206.67) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه إنشاء مكاتب حدودية بين السودان ودول المجاورة لتحد من ظاهرة التهريب "، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية Sig (0.000).

8. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثامنة (194.14) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000) .

9. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة التاسعة (191.03) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة

تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن "تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه فتح قنوات لعبور السلع والخدمات بين دارفور والدول المجاورة "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000) .

10. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة العاشرة (85.81) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(1) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود ينتج عنه تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود يؤثر ايجاباً على التنمية الاقتصادية "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية لهذه الدراسة وهي: " تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور "

ثالثاً: إثبات الفرضية الثالثة:- الدور الفاعل تجارة الحدو يؤثر إيجاباً في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار.

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين حول مدى تحقق فرضية الدراسة الثالثة سيتم إيجاد قيمة مربع كاي المحسوبة ومقارنتها مع قيمة مربع كاي الجدولية كما في الفرضيتين السابقتين.

جدول رقم(4-23) نتائج اختبار كاي تربيع Chi-Square لعبارات المحور الثالث:

م	العبارات	القيمة كاي تربيع	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig.	النتيجة
1	تشجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار .	163.67	5.99	2	0.000	قبول
2	نمو المجتمعات السكانية على الحدود بين دارفور ودول الجوار .	160.75	5.99	2	0.000	قبول
3	التقارب الثقافى وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار .	184.41	5.99	2	0.000	قبول
4	تنمية اواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار .	214.75	5.99	2	0.000	قبول
5	تقوية العلاقت السياسية بين دارفور والدول المجاورة.	173.67	5.99	2	0.000	قبول
6	التعرف علي العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودول الجوار.	177.46	5.99	2	0.000	قبول
7	الاستقرار الأمني وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقليم والدول المجاورة.	171.89	5.99	2	0.000	قبول
8	تحسين العلاقات الاقتصادية بين دار فور ودول الجوار.	183.67	5.99	2	0.000	قبول
9	تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الإنتاج لتلبية الطلب في اسواق الدول المجاورة.	178.96	5.99	2	0.000	قبول
10	الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود.	176.57	5.99	2	0.000	قبول

المصدر: الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2015م

من الجدول رقم (4-23) أعلاه يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الأولى (163.67) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون ان " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي تشسجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

2. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثانية (160.75) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يرون أن "المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد على تشسجيع التعايش السلمي بين دارفور ودول الجوار "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

3. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثالثة (184.41) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فان هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يؤكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد على التقارب الثقافى وبناء العلاقات الاجتماعية بين دارفور ودول الجوار "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

4. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الرابعة (214.75) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يؤكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي تنمية اواصر الصداقة بين دارفور ودول الجوار "، ويؤكد ذلك قيمة Si مستوى المعنوية Sig (0.000).

5. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الخامسة (173.67) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية

(0.05) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يؤكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي تقوية العلاقات السياسية بين دارفور والدول المجاورة "، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية Sig (0.000).

6. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة السادسة (177.46) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يؤكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي التعرف علي العادات والتقاليد المتشابه للقبائل المتداخلة وتشجيع التعايش السلمي بين السودان ودود الجوار "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

7. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة السابعة (171.89) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي الاستقرار الأمني و تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقليم والدول المجاورة "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

8. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة الثامنة (183.67) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (5%) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوكدون بشدة أن" المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

9. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة التاسعة (178.96) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة

تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوكدون بشدة أن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الانتاج لتلبية الطلب في اسواق الدول المجاورة " ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

10. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة لعينة الدراسة على العبارة العاشرة (176.57) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فأن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يؤكدون بشدة إن " المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد علي الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

كل النتائج اثبتت صحة الفرضية بان معرفة الدور الفاعل تجارة الحدود يؤثر إيجابا في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار.

رابعاً: إثبات الفرضية الرابعة:- المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور."

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين حول مدى تحقق فرضية الدراسة الرابعة سيتم إيجاد قيمة كاي تربيع المحسوبة ومقارنتها مع القيمة كاي الجدولية الجدولية كما في الفرضية الأولى.

الجدولرقم(4-24) نتائج اختبار كاي تربيع Chi-Square لعبارات المحور الرابع:

م	العبارات	القيمة كاي تربيع	القيمة الجدولية	درجة حرية	Sig	النتيجة
1	تعطيل المشاريع الإنتاجية وهدم البنيات الأساسية فى ولايات دارفور.	187.11	5.99	2	.000	قبول
2	تعقيد الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية تحد من نشاط تجارة الحدود.	211	5.99	2	.000	قبول
3	انخفاض معدل الصادرات والإيرادات الجمركية.	178.96	5.99	2	.000	قبول
4	استيراد السلع غير الاساسية فى تجارة الحدود .	66.88	3.84	1	.000	قبول
5	تقليل نشاط تجارة الحدود بين در فور ودول الجوا.	195.03	5.99	2	.000	قبول
6	الهجره من الريف الي المدن واللجوء إلى دول الجوار.	216.11	5.99	2	.000	قبول
7	ارتفاع نسِبة التهريب في المناطق الحدودية.	82.88	3.84	1	.000	قبول
8	تأخير إجراءات الفحص والتحليل يعرض كثيرا من الصادرات للتلف.	91.52	3.84	1	.000	قبول
9	ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبر حدود دارفور والدول المجاورة.	191.52	5.99	2	.000	قبول
10	هروب رؤوس الأموال من الإقليم.	80.09	3.84	1	.000	قبول

المصدر: الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS، 2014م

من الجدول رقم (42) أعلاه يتبين الآتي:

1. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الأولى (187.11) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05 ودرجات حرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في تعطيل المشاريع الإنتاجية وهدم البنيات الأساسية فى ولايات دارفور "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

2. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثانية (211) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية وتحد من نشاط تجارة الحدود "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

3. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثالثة (178.96) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات حرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في انخفاض معدل الصادرات والإيرادات الجمركية "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

4. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الرابعة (66.88) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(1)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في استيراد سلع غير اساسية في لتجارة الحدود " ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

5. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الخامسة (195.03) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في تقليل نشاط تجارة الحدود بين درفور ودول الجوار " ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

6. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السادسة (216.11) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في الهجرة من الريف إلى المدن واللجؤ الي دول الجوار"، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

7. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة السابعة(82.88) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(1)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في ارتفاع نسبة التهريب في المناطق الحدودية "، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية Sig (0.000).

8. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة الثامنة (91.52) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (5%) ودرجات الحرية(1) ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في تأخير إجراءات الفحص والتحليل يعرض كثير من الصادرات للتلف "، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية Sig (0.000).

9. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة التاسعة (191.52) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (5.99) تحت مستوى المعنوية

(0.05) ودرجات الحرية(2)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبر حدود دارفور والدول المجاورة ، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية Sig (0.000).

10. بلغت قيمة كآي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على العبارة العاشرة (80.09) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (3.84) تحت مستوى المعنوية (0.05) ودرجات الحرية(1)، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإن هذه النتيجة تشير إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه الفقرة ولصالح المبحوثين الذين يوافقون على العبارة " المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في هروب رؤوس الاموال من الاقليم "، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية Sig (0.000).

كل النتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة لهذا البحث وهي: المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور.

جدول رقم (4-25) يوضح ملخص نتائج فرضيات الدراسة

الفرضيات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مربع كاي	المعنوية	نتيجة الفرضية
1- توجد علاقة إحصائية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.	.467	2.76	92.2	165.15	0.000	قبول
2- تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور.	.329	2.81	93.8	162.33	0.000	قبول
3- المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود والدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية تؤثر في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار.	.463.	2.78	92.7	178.55	0.000	قبول
4- المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور.	.415	2.82	93.9	150.11	0.000	قبول

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل 2015 -

مناقشة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

بعد تحليل بيانات الدراسة تم إثبات جميع الفرضيات وقد إيدت نتائجها لبعض الدراسات السابقة التي نصت على الآتي:

1- نصت الفرضية الأولى على أن" توجد بين إحصائية تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية في ولايات دارفور، وقد تم إثبات الفرضية، وقد أيدت ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (حرم محمد 2015) والتي توصلت إلى أن زيادة نشاط تجارة الحدود يؤدي إلى التنمية الاقتصادية في الولايات الحدودية ودول الجوار توفير إيرادات التحصيل الجمركي،ودراسة (الهادي محمد 2004م) والتي توصلت إلى أن تجارة الحدود تسهم في توفير السلع الضرورية بين ولايات الحدودية والاقاليم الحدودية في دول الجوار فضلا عن تخفيض ضغط الطلب علي العملات الحرة.

2- نصت الفرضية الثانية على أن تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤثر في التنمية الاقتصادية في ولايات دارفور، وتم اثبات هذه الفضية وأيدت هذه النتيجة بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة(رانيا عباس 2014م) التي توصلت إلى أن إلاجراءات المنظمة لتجارة الحدود تقلل من ظاهرة التهريب عبر الحدود، انتعاش الحركة التجارية عبر الحدود وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية. كما اتفقت نتائج دراسة (علي جدو2013) التي توصلت إلى أن تحويل التجارة الحدودية من تجارة غير منظمة إلى تجارة منظمة يؤدي إلى تحسين وضع الخطط والسياسات وضبط حركة التجارة الحدودية ، والحد من ظاهرة التهريب عبر المناطق الحدودية . كما ايدت النتيجة دراسة(هشام عبدالرحمن 2014م) التي توصلت إلى أن الإجراءات الجمركية لتجارة الحدود تؤدي الي تسهيل تمويل الصادر والوارد في التجارة الدولية سواءً إجراءات تخليص البضائع الصادرة أو إجراءات تخليص البضائع الواردة .

3- الفرضية الثالثة التي تنص على أن معرفة الدور الفاعل لتجارة الحدود تؤثر في التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين السودان ودول الجوار " قد تم صحة أثباتها " وقد أيدت ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (عبدالعاطي زعرب 2005) التي توصلت إلى أن الاتفاقيات الثنائية الدولية يؤدي الى الاستقرار الأمني و تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقاليم والدول المجاورة وحرية نقل السلع داخليا وخارجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أيدت هذه النتيجة دراسة (فوزي سعيد 2009م) والتي توصلت إلى أن التبادل التجاري يؤدي الى نمو وزيادة الصادرات السودانية تشجيع المناطق الحدودية على زيادة الانتاج لتلبية الطلب في أسواق الدول.

4-الفرضية الرابعة التي تنص على ان المشاكل والصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تحد من التنمية الاقتصادية في دارفور." قد تم صحة إثبات الفرضية " أيدت النتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (محمد هاشم) التي توصلت إلى أن ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الاقليم و لدول المجاوره ينتج عنها هجرات اعداد كبيرة من السكان في الاقاليم الحدودية المختلفة من السودان الي داخل المدن الكبيرة أو اللجوء خارجا الى الدول المجاورة بحثا عن خدمات افضل وتوفير فرص عمل مرضية. كما ايدت النتيجة دراسة (النسيم شوقار 2009م) التي توصلت الى أن المشاكل وصعوبات التي تواجه نشاط تجارة الحدود تؤثر سلباً في استيراد السلع غير الأساسية فى تجارة الحدود. وأن عدم الاستقرار الأمني الذي تعرضت له الولاية نتيجة الحرب الأهلية المسلحة أسهم في إعاقة العملية التنموية بالولاية كما أضعف الاستثمار من تحقيق فرصة التنمية بالولاية وضعف البنيات التحتية.

خاتمة عامة

تعتبر تجارة الحدود هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية وللها ميزات عديدة تؤهلها لأن تلعب دوراً في مجال التبادل التجاري حيث يسهل الحصول على السلع المطلوبة بشتى وسائل النقل المختلفة وبتكلفة قليلة جداً وفي وقت وجيز وذلك لقصر المسافات بين الولايات السودانية الحدودية والأقاليم المتاخمة لها بدول الجوار.

من خلال هذه الدراسة حاولنا الالمام بدورها في التنمية الاقتصادية وقسمنا هذه الداسة الى أربعة فصول، هي الاطار العام للدراسة والإجراءت المنهجية للدراسات السابقة والتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج والتوصيات وذلك مراعاة لطبيعة الموضوع والذي يهتم بجانبين أساسين هما الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يهتم بالفرد ككائن اجتماعي.

ففي الفصل الأول تطرقنا الى لإطار العام، والاطار النظري الذي يشمل المقدمة والطبيعة النظرية، ويحتوي على خطة البحث والدراسات، أما الفصل الثاني التنمية الاقتصادية ومراحل تطورات التجارة الخارجية في السودان، فتتناول المبحث الأول محاولات التخطيط التنموي في السودان والمبحث الثاني مراحل التطورات الاقتصادية والسياسية في السودان، والمبحث الثالث التجارة الخارجية ومراحل تطور والاتفاقيات التجارية الدولية. **الفصل الثالث** يتناول تطور تجارة الحدود وتجارب السودان التكاملية ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول تعريف ومفهوم تجارة الحدود، والمبحث الثاني الضوابط والقوانين المنظمة لتجارة الحدود بالسودان، والمبحث الثالث تجارب السودان التكاملية والآثار المترتبة عليها.

الفصل الرابع، دراسة الحالة وإجراءات الدراسة الميدانية: ويشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبذة تاريخية والتكوين السكاني والنشاط والاجتماعي لولايات دارفور، والمبحث الثاني الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات، والمبحث الثالث النتائج والتوصياتوقائمة بالمصادر والمراجع.

الناتئج والتوصيات

أولا: ًالنتائج

بعد أن تناول الباحث الجانب النظري لموضوع الدراسة قام بإجراء الدراسة الميدانية وبعد تحليل البيانات توصل إلى النتائج التالية:-

1- تعمل تجارة الحدود على تخفيض ضغط الطلب على العملات الحرة عن طريق المقايضة عبر الحدود.

2- تجارة الحدود تسهم بنسبة 81.% في دعم الخزينة العامة بايرادات التحصيل الجمركي والضريبي ورسوم سجل تجارة الحدود.

3- بالرغم من إيقاف تجارة الحدود في 2009/8/18م فإن ولايات دارفور تقوم بتنفيذ الصادرات بنسبة تصل إلى 95.5%، كما في غرب دارفور 2008م.

4- تجارة الحدود عبر ولايات دارفور تسهم في فتح أسواق جديدة وتوفر فرص عمل لسكان دارفور وتنمية قدراتهم الإنتاجية.

5- تقوم ولايات دارفور باستيراد 87.2% من سلع تجارة الحدود من الدول المجاورة كما في ولاية شمال دارفور في عام 2008م.

6- تنظيم تفعيل قوانين وتشريعات تجارة الحدود تقلل من الحروب والنزاعات الدائرة فى الاقليم وانتعاش الحركة التجارية عبر الحدود.

7- تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تعمل علي تضييق فرص التهريب وتوفر السلع عبر القنوات الرسمية.

8- تفعيل القوانين والتشريعات المنظمة لتجارة الحدود تؤدي الى زيادة في نشاط تجارة الحدود بنسبة 82.7% حسب نتائج الدراسة.

9- استغلال الإمكانيات المتاحة لتجارة الحدود تعمل على التكامل القتصادي والاجتماعي وتنمية أواصر الصداقة و تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين السودان ودول الجوار.

10- المعرفة الكافية بإمكانات تجارة الحدود تساعد على الاستقرار الأمني وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقليم والدول المجاورة.

11-توظيف إمكانات تجارة الحدود في المناطق الحدودية تعمل على تشجيع زيادة الإنتاج لتلبية الطلب في أسواق الدول المجاورة.

12الحرب الدائرة في الاقليم أدت الى وهروب رؤوس الأموال من الاقليم بنسبة تقدر ب84.5%.

13-الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية تؤدي الى نمو ظاهرة التهريب عبر الحدود وتحد من نشاط تجارة الحدود .

14-الحرب والصراع الدائر في الاقليم أدت الى ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة عبرحدود دارفو والدول المجاورة وهجره سكان الاقليم من الريف الى المدن واللجوء الى دول الجوار بنسبة 86.5% .

15-استيراد سلع غير اساسية في تجارة الحدود أدى الى تدني نسبة الايرادات الجمركية وانخفاض معدل الصادرات.

ثانياً: التوصيات

1- إلغاء قرار إيقاف تجارة الحدود واستئناف نشاطها.

2- تذليل الصعوبات التي تواجه تجارة الحدود بين دارفور والدول المجاورة لانتعاش التجارة .

3- تسهيل الإجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية لزيادة نشاط تجارة الحدود وتقليل عمليات التهريب.

4- إصدار قوانين وتشريعات تتناسب مع عمليات تجارة الحدود لزيادة صادرات.

5- توقيع اتفاقيات ثنائية بيبن الولايات الحدودية والاقاليم المجاورة لتسهيل العمليات التجارية.

6- إنشاء محطات جمركية في المناطق الحدودية لتسهيل عملية مكافحة التهريب عبر الحدود .

7- إنشاء أسواق في المناطق الحدودية لتوفير فرص عمل لسكان الولايات الحدودية .

8- ضرورة إنشاء البنيات التحتية لتجارة الحدود بين دارفور ودولة تشاد وإفريقيا الوسطي المتمثلة في الطرق المعبدة لتسهيل حركة النقل وتحفيز الاستثمار.

9- تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دارفور الدول المجاورة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاستقرار الأمني في الاقليم.

10- ضرورة الاستمرار في فتح قنوات تجارية لعبور السلع عبر الحدود التي تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

11-استيراد السلع الضرورية التي تحتاج اليها الولاية بدلاً من السلع الهامشية.

الدراسات المستقبلية

يقترح الباحث الدراسات التالية: للقيام بها من قبل باحثين آخرين في المجال مستقبلا.

1- دور تجارة الحدود في تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين السودان والدول المجاورة .

2- مساهمة تجارة الحدود في الناتج القومي الإجمالي.

3- دور تجارة الحدود في الحد من التهريب عبر الحدود.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً:الكتب:

1- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة، 2005م.

2- أحمد حسين الرافعي، مناهج البحث العلمي، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).

3- أحمد غندور، العلاقات الاقتصادية، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت، طبعة 2003م.

4- أحمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة السادسة، العام 1998م.

5- إسماعيل شعبان، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة حلب، طبعة 1992م.

6- افيرت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة ممدوح خوري، تحقيق وتدقيق عظمي عطية، مركز الكتاب الاردن، 1988م.

7- بشرى يوسف محمد الحسن، دارفور في الاعلام الغالمي والوطني، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2011م.

8- بهاجيرات لال داس (منظمة التجارة العالمية، دليل الاطار العام التجارة الدولية)، تعريب رضا عبد السلام ، دار المريخ للنشر الرياض 2006.

9- جاي، ل. ر، مهارات البحث التربوي، ترجمة جابر عبدالحميد، دار النهضة العربية ،الدوحة ،1996.

10- جوزيف لوجنار، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، مطبعة دار المعارف القاهرة، طبعة 1969.

11- هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق.

12- حاتم علي دينار، حريق دارفور قصة الصراع الأهلي والسياسي (كتاب الخرطوم يصدر عن هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م.

13- محمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق.

14- خوجلي عبد الرحمن International Trade Services، مطبعة بدون، إصدار، يناير الخرطوم 2006م.

15- رابح رتيب، التنميةالاقتصادية، جامعة القاهرة، 1999م.

16- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داؤد، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتزيع والطباعة، عمان، الأولى.
17- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004من.
18- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة.
19- السيد أحمد عبد الخالق، تحرير التجارة العالمية، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2002م.
20- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2010م.
21- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2010.
22- عالم اقتصادي أمريكي 1985م، عملفي العديد منالجامعات ونال جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971م.
23- عبد الحسين العطية ،2001 ، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشرق، عمان.
24- عبد العيم سليمان المهل، مذكرة في النتمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2007.
25- عبد الفتاح ود سرتو، الأوراق التجارية، مطبعة ديجون، بيروت، طبعة 2002م.
26- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2000م،ص52.
27- عبد المطلب عبد الحميد ، (الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة).
28- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى: منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، السودان الخرطوم، 2001.
29- عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطبعة النيلين، طبعة 2001م.

30- عبدالوهاب عثمان- منهجية الاصلاح الاقتصادى في السودان- تحليل التوازن الاقتصاد السودانى – شركة المطابع العملة – 2001.
31- عبدالوهاب عثمان، اقتصاديات التنمية والتخطيط.
32- عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة أم درمان الإسلامية، الطبعة الثانية، يناير 2008م.
33- عثمان إبراهيم السيد، 2006م، الاقتصاد السوداني (جوانب تطبيقية)، طبعة أولى، الخرطوم مطبعة التمدن المحدودة.
34- علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، مطبعة معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1969م.
35- علي ماهر خطاب: القياس والتقويم في العلوم النفسية التربوية والتربوية ط7 (القاهرة: لأنجلو المصرية، 2008م).
36- فتح الرحمن خليل حمزة، اقتصاد السوق، مطبعة شركة النيلين، الخرطوم، طبعة أولى 2000م.
37- فضل علي مثني، (الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية) . مكتبة مدبولي 2000م ، ص 23.
38- كامل بكري، (الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل)، الدار الجامعية الإسكندرية 1996.
39- كمال حسن، أصول التجارة الدولية، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، طبعة عام 1993م.
40- ماكوم جبليز، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر ،الرياض، 1995م.
41- محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ، كلية التربية – جامعة المنيا –مصر، منشور على الانترنت على الموقع:
42- محمد حسني عباس، الأوراق التجارية، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت، إصدار 1971م، طبعة 2004م.
43- محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد الهوية، دار عزة للنشر والتوزيع ،2007م.
44- محمد فرج عبد الحليم، التطورات النقدية والمصرفية، مطبعة النيلين، الخرطوم، 2004م.
45- محمد فوزي ابوالسعود ،مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للكتاب، جامعة الاسكندرية، 2004م.

46- محمود عبدالعزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الاسكندرية 2006م.
47- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، مطبعة الدار الجامعية الاسكندرية، طبعة 1986.
48- منيرة أحمد عبد الله البشاري ، فض منازعات التجارة الدولية دراسة لمبدأ التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية ، موقف الجماهيرية من المنظمة) ، دار الفكر العربي 2004 .
49- نبيل حشاد، (الجاتو منظمة التجارة العالمية في مواجهة الاقتصاد العربي) مكتبة الأسرة 2001م.
50- يوسف أحمد الجعيلي، الاستيراد والتحصيل المستندي، مطبعة الصفا، مكة، بدون تاريخ.
51- ولاية شمال دارفور، الخطة الخماسية (2012 – 2016)، المجلد الأول – أساسيات الخطة الخماسية وتحليل الوضع الراهن- (السودان، مطبعة أرو، أكتوبر 2010م).
52- وولف مراتن، الاقتصاد العالمي، الدول هي الداء والدواء، الاقتصادية، 2004/10/8 .

ثالثًا: الدراسات و الاوراق العلمية

1- أحمد سيد أحمد، الدور الرقابي للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في تجارة الحدود، الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، ولاية كسلا .
2- بحوث اقتصادية عربية، العولمة، العدد السادس، طبعة خريف 1996م.
3- بشير الجيلي، ورقة عمل، التجارة عبر الحدود في إفريقيا وبين جمهورية السودان وجنوب السودان، مايو 2013م.
4- تصدر عن بنك السودان، المصرفي، مجلة فصلية مصرفية، العدد الثامن والعشرون يونيو 2003م.
5- التنمية مفتاح السلام في دارفور، مركز دراسات السلام والتنمية جامعة جوبا 2003م.
6- حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية قسم الجغرافيا، دراسة منشورة، 17 مارس 2001 العدد 8145 الشرق الاوسط م.
7- حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق، دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، غير منشور،2015م.

8- حسن عثمان السماني، أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان، دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور ،رسالة دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2009م.
9- خالد عبدالقادر علي اتفاقية التجارة والقدرة التنافسية للقطاع الصناعة، رسالة ماجستير غير منشور ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2004م .
10- دراسة فوزي سعيد المرضي، الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م.
11- دراسة:عبدالحفيظ عبدالرحيم عبدالرحمن محبوب، حركة التجارة بين الدول العربية ذات الحدود المشتركة 2001م
12- دور الجهاز المصرفي في تنمية تجارة الحدود.
13- دور ديوان الحكم الاتحادي في تطوير تجارة الحدود، مؤتمر تجارة الحدود الرابع بدنقلا 2004/8/7م.
14- السودان والكوميسا، مطبوعات وزارة الخارجية، الامانة العامة للكوميسا، طبعة 2003م
15- صديق أمبدة، ورقة تجارة الحدود في إقليم دارفور ص17.
16- الطاهر عبدالله أحمد نور، العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية، دراسة حالة السودان. (1982___2005م)، دكتوراة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، غير منشور،2006م.
17- الطيب أحمد عبد الجبار، التكتلات الاقليمية وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م.
18- عبد الحفيظ جيب الله، الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية، دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي بالسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2009م.
19- عبد العاطي زعرب، التجارة الخارجية في فلسطين واقعها وافاقها المستقبلية جامعة القدس، منشورة، 2005م.
20- علي جدو آدم، الجمارك وتجارة الحدود، الإدارة العامة للجمارك، 2013م.
21- علي جدو ادم، الجمارك وتجارة الحدود ،ادارة التخطيط والتنظيم والبحوث ، مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة، 12—13مايو 2013.

22- عيسي ترتيب شاطر، دور التجارة الخارجية في التنمية، الدورة 32 لمعرض الدولي، في الفترة ما بين 21__28 /2015/1م.
23- قاسم الفكي علي، ورقة :الأداء الإنتاجي للاقتصاد السوداني وبدائل المعالجات، الملتقى الاقتصادي الثاني، قاعة الصداقة 23- 24 نوفمبر 2013م.
24- محمد عثمان علي، دور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية في السودان، ماجسير اقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2010م .
25- محمد هاشم عوض، دراسة بعنوان :الفقر في دارفور 2006م.
26- النسيم شوقار، عوائق التنمية الاقتصادية في السودان، ماجستير في الاقتصاد العام ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، دراسة حالة ولاية النيل الزرق 2009م.
27- النعمان عبد الله الطيب، تجارة الحدود، وزارة التجارة، إدارة تجارة الحدود، 2008م ص5.
28- الهادي محمد آدم، أثر تجارة الحدود في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والصناعات الحرفية بالسودان، دراسة حالة ولاية القضارف (الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2004 م.
29- هشام عبدالرحمن محمد، " دور التجارة الخارجية وتجارة الحدود في تعزيز الصادرات السودانية،014-09-29 م (إدارة البحوث و التنمية ببنك السودان المركزي بالتعاون مع بنك السودان فرع كوستى) دراسة منشورة.
30- رابعا النشرات التقارير:
31- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية العرض الاقتصادي، بنك السودان المركزي، من 2000/1990م.
32- تصدر عن بنك السودان، العدد الثامن والعشرون يونيو 2003م، مجلة المصرفي.
33- منشورات بنك السودان، إدارة النقد الأجنبي، (1978- 1992م.13- المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، الاستراتيجية الربع القرنية، السياسات الكلية 2007-2013م.
34- بنك السودان المركزي، إدارة الموارد والنقد الاجنبي (2004) م .
35- بنك السودان، دور الجهاز المصرفي في تنمية تجارة الحدود.
36- تقديم بنك السودان- 2003م.
37- تقرير بنك السودان- 2006م.
38- تقرير رانيا عباس، صحيفة اخر لحظة، الأربعاء، 30 نيسان/أبريل 2014 09:07

39- جمهورية السودان وزارة التجارة الخارجية، قانون تنظيم التجارة لسنة 2004م.
40- جمهورية السودان وزارة التجارة الخارجية، لائحة تنظيم تجارة الحدود لسنة 1999م.

رابعاً: المراجع الاجنبية:

(1) D. bright sigh ، Asia publishing House، Development، Economics، Boombay، 1966.

(2) 1987. ، U.S.A، International marketings in Irwin،Philip R. cateara

(3) p.17 ، 2003، marketing management prentice،Philip Kotler

(4) Ouma Siran ، methods of research in management an approach of translated by Ismail Ali Basyoni،building research skills ، (no version available) published by March publishing Reyad Saudi Arabia

(5)M. BYE ، 2eme edition Dillon Paris، internationals، Relations economies، 1965-

(6)، United Nations Conference OF Trade and Development (U.N.C.T.A.D).

(7)، Anand S. Ravallion" Human Devolobment in poor counturis :on the role of brivate incomes and public services" journal of economic perspectives، winter 1993، pp.133

(8) RICARDO 1917، London، Principles of political economy and Taxation،

خامساً: الشبكة العنكبوتية:

1- Trade Related Intellectual Property Right

2- wto.org/wto/abuot/facts0.htm ، WW

3- http://www.sudantribune.n

4-ttp//lojinat.net/c59218

5-http://www.sudaress.com/about

6-http://www.ashorooq.net/inde

7-swww.edutest.0fees.net

8. arabic.doingbusiness.org/data

9.1/26sudan2008.arabblogs.com/archive/2008

1.https://ar-ar.facebook.com

11.ww.sudaneseonline.com/board/80/msg/-1131351800.htm